السياسات الزراعية وانعكاساتها الاقتصادية
على الأمن الغذائي بالجمهورية اليمنية

دراسة تحليلية

د. جميل سالم العريقي
أستاذ المالية العامة والحسابات القومية المشارك بجامعة تعز
وكيل وزارة المالية سابقاً
مستشار وزارة المالية

2019

السياسات الزراعية وانعكاساتها الاقتصادية
على الأمن الغذائي بالجمهورية اليمنية

Contents

مقدمة 3
الفصل الأول :..... 7
المبحث الأول : الدراسات السابقة..... 7
الفصل الأول :..... 11
المبحث الثاني: السياسات الزراعية في اليمن 11
الفصل الأول: المبحث الثالث 17
مشكلة الأمن الغذائي 17
أولاً النمو السكاني 18
ثانياً الإنتاج الزراعي :..... 20
1 – الأراضي الزراعية : 20
2- المحاصيل الزراعية : 22
ثالثاً الإنتاج الحيواني : 26
رابعاً : الإنتاج السمكي :..... 30
الفصل الثاني..... 37
مؤشرات الفجوة الغذائية وتأثيرها على الأمن الغذائي وتأثرها بالحرب 37
المبحث الأول: الفجوة الغذائية في اليمن : 37
الحبوب : 37
الخضروات : 38
الفواكه : 38
اللحوم الحمراء : 39
الدجاج : 39
الأسماك : 39
الحليب والجبن : 40
الفصل الثاني..... 42
المبحث الثاني :الآثار الاقتصادية على الأمن الغذائي لليمن 42
الخاتمة:..... 48
النتائج والتوصيات:..... 50
أولاً النتائج : 50
ثانياً التوصيات :-..... 51

السياسات الزراعية وانعكاساتها الاقتصادية
على الأمن الغذائي بالجمهورية اليمنية

دراسة تحليلية

د. جميل سالم العريقي

مقدمة

يمثل قطاع الزراعة بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد اليمني، حيث تشكل الزراعة مصدر الدخل الرئيسي لثلاثة أرباع السكان من سكان الجمهورية سواء كانوا يعملون في الزراعة بشكل مباشر أو يعملون في الخدمات والحرف والصناعات التي تخدم سكان الريف والحضر على حدِ سواء، بالإضافة إلى مساهمته المرتفعة نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي والقوى العاملة، فضلاً عن دور القطاع الزراعي المهم في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الميزان التجاري، وكونه محوراً أساسياً للتنمية الريفية المتكاملة وعامل استقرار نسبي للسكان وللحد من الهجرة الداخلية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها.

عرف الأمن الغذائي (Food Security) في مؤتمر قمة الغذاء العالمية عام 1974م بأنه : توفر التجهيزات الغذائية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات لتحمل التوسع في الاستهلاك، ولمعادلة التقلبات في الإنتاج والأسعار.

وسعت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) عام ١٩٨٣ مفهومها للأمن الغذائى ليتضمن وصول الأفراد الضعفاء إلى التجهيزات المتوفرة ، وهذا يضم إشارة إلى التوازن بين جانب العرض والطلب في معادلة الأمن الغذائي. وفي تقرير للبنك الدولي - الفقر والجوع - عام ١٩٨٩، جرى التفريق بين حالتين من حالات انعدام الأمن الغذائي، الأولى حالة الانعدام المزمن للأمن الغذائي (Chronic Food Insecurity)التي ترتبط باستمرار مشاكل البنية الهيكلية للاقتصاد والفقر وانخفاض الدخول، والثانية حالة الانعدام المؤقت للأمن الغذائي (Transitory Food Insecurity) التي تتضمن فترات الضغط المكثف، والتي تتمثل في الكوارث الطبيعية، والأزمات المالية، والنزاعات العرقية وغيرها. وهذا يشير ضمنا إلى ضرورة وصول كل الأفراد في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة صحية نشيطة.

عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO الأمن الغذائي بأنه : "توفير الغذاء من الناحيتين الفيزيائية والاقتصادية للأفراد جميعاً وفي الأوقات جميعها".

وتعاني الجمهورية اليمنية من مشكلة النقص في توفير الغذاء الكافي والمتوازن للسكان ، وإذا كانت مشكلة النقص في إنتاج الغذاء تؤدي إلى إلحاق أضرار اقتصادية واجتماعية وسياسية وصحية فإن الضرر قد كان وسيكون أكبر على اليمن لأنها تعد واحدة من الدول التي تعاني من شحة في المياه وانخفاض مستوى الدخل وعجز في الغذاء كما أنها من الدول التي تعاني صعوبة قدرتها على تمويل استيراد الغذاء ... وقد تطلب التعرف على السياسات الزراعية وآثارها على مدى كفاية الغذاء قياس تلك السياسات ومدى توافر المواد الغذائية والوقوف على استهلاك الفرد من الأنواع المختلفة للغذاء والذي يتوقف غالبا على إنتاج الحبوب والخضروات والفواكه والبقوليات وإنتاج الثروة الحيوانية والسمكية ومدى استغلالها .

حيث جاء هذا البحث كمشاركة من قبل الباحث في التعرف على أوضاع السياسات الزراعية وانعكاسها على الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية ، فالمزارعون بدأوا في هجر الأرض الزراعية، وأخذوا في السباق نحو المدن للبحث عن أعمال فيها وأخذت الأرض الزراعية تتعرض للتصحر يوماً بعد آخر نتيجة لذلك ، فضلا عن آثار الحرب التي دمرت مساحات من الأرض الزراعية وكثير من الوسائل المختلفة في الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي ، مما يزيد الأمر تعقيداً هو أن عدد السكان آخذة بالتزايد السريع ، وهذا يعني أن احتياجات سكان اليمن من الغذاء في تزايد مستمر ولا شك في أن كل ما سبق ذكره يعطي الأهمية والمبرر لتناول مثل هذا الموضوع بالبحث والدراسة.

أهمية الدراسة:

يبرز البحث الحالي أهمية المحاولات المبذولة في الجانب الزراعي رغم الظروف التي تمر بها اليمن الآن في ظل حروب أهلية أدت إلى تدهور الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والزراعية في الجمهورية اليمنية، مع طرح السلبيات الزراعية وتأثيرها على القطاع الاقتصادي، مع إبراز الدور الحيوي للحكومة اليمنية لتشجيع المزارعين والمستثمرين على الاهتمام بزراعة المحاصيل الضرورية كالقمح والفواكه والخضروات، وتعريف المزارع بمخاطر انتشار وتوسع زراعة القات على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى.

ترتكز أهمية الدراسة على معرفة مضمون السياسات الاقتصادية في الإطار الاستراتيجي لمواجهة الآثار الاقتصادية جراء السياسات الزراعية المتبعة في الجمهورية اليمنية وتأثيرها الاقتصادي على الأمن الغذائي.

مشكلة الدراسة:

تعد مشكلة الأمن الغذائي من أكثر المشاكل الحيوية التي تواجه اليمن وهذا البحث يجيب على التساؤل عن الآثار الاقتصادية للسياسات الزراعية على الأمن الغذائي .

ويمكن تحديد عدد من المشكلات الفرعية وأبرزها ما يلي :

- إلى أي مدى أثرت السياسات الزراعية على المجالات الزراعية والحيوانية والسمكية ومستوى نجاحها ؟
- هل أسهم إنتاج اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والأسماك في تغطية حاجات السكان وإلى أي مدى حقق الاكتفاء الذاتي؟
- هل أسهم الانتاج الزراعى والسمكى والحيوانى في مشاركة اليمن في التجارة الدولية في مجال الغذاء وهل حقق اليمن أي فائض للتصدير في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي؟
- الى أى مستوى أثرت السياسات الزراعية على الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي .

أهداف الدراسة:

التعرف على تأثير السياسات الزراعية على الاقتصاد اليمني وتأثيرها على الأمن الغذائي في اليمن والكشف عن الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تمكن اليمن من تلبية احتياجات سكانها من الغذاء .

التعرف على عوامل الضعف والخلل التي أسهمت أو تسهم في نقص الغذاء أو تدهور الانتاج الزراعي والحيواني والسمكي .

التعرف على مستوى الانتاج الزراعي والحيواني والسمكي ووسائل النهوض بها وتأثيراتها السلبية والإيجابية على الاقتصاد اليمني .

وضع اقتراحات وتوصيات تساعد متخذي القرار في مواجهة المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لتجاوز إشكالية نقص الغذاء التي تزايدت وتفاقمت حدتها بعد آثار الحرب الأهلية المدمرة .

فرضيات البحث :

للسياسات الزراعية الإيجابية تأثير كبير على زيادة الانتاج الزراعي والحيواني والسمكي وتحقيق الأمن الغذائي .

وتتباين السياسات والخطط الزراعية من دولة لأخرى وهذا التباين يرتبط بمجموعة من العوامل منها ما هو طبيعي ومنها ما هو بشري ، ولقياس ذلك وضع الباحث مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي :-

- هل تعاني اليمن من نقص في انتاج الحبوب .

- هل أدت السياسات والخطط الزراعية إلى زيادة الانتاج الزراعي والسمكي والحيواني .
- هل انتاج اليمن من الخضروات والفواكه والبقوليات كافي للاكتفاء الذاتي وحقق فائض .
- هل انتاج اليمن من الثروة السمكية كافي للاكتفاء الذاتي وحقق فائض للتصدير .
- هل إنتاج اليمن من اللحوم الحمراء والدجاج كافي للاكتفاء الذاتي أو لا تزال تستورد .

المنهج المتبع في البحث:

سيعتمد هذا البحث المنهج الإحصائي والمنهج الوصفي التاريخي والمنهج التحليلي المقارن وسيتم الاعتماد على الإحصاءات السنوية والسياسات والخطط للإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء للفترة من 1995م – 2015م والاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ونشرة الجهاز المركزي للإحصاء الشهرية والربعية .

كما سيتم استخدام الإحصاءات السكانية للفترة المذكورة والاستفادة من بيانات التقارير سالفة الذكر وذلك للاستفادة من استخراج معدلات النمو السكاني ومقارنتها بمعدل النمو للمساحات المزروعة ومعدلات نمو الثروة الحيوانية ونصيب الفرد من كمية الانتاج وعلاقتها بالدخول .

الفصل الأول :

المبحث الأول : الدراسات السابقة

و تكاد الدراسات التي أجريت حول السياسات الزراعية وأثرها الاقتصادي على الأمن الغذائي باليمن أن تكون نادرة ، رغم أن الصراع الدائر يستحق إجراء العديد والعديد من الدراسات والأبحاث وذلك في محاولة من الباحثين لمعرفة التأثير الواقع على الاقتصاد اليمني من جراء السياسات الزراعية المتبعة في محاولة للحد من الانهيار الناتج عن الصراع الدائر .

مما حدا بالباحث إلى أن يستعرض بعضاً من الدراسات التي تناولت السياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في دول مختلفة ومنها مصر والجزائر وليبيا والسودان واختلفت نتائج هذه الدراسات فقد توصل بعضها إلى تأثير المائية على الأمن الغذائي وبعضها إلى إخفاق السياسات الزراعية والحكومية التي أدت إلى اشتداد أزمة الغذاء وأرجع البعض إلى معوقات وتحديات كانت أكثر تأثيراً في نقص الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي .

أوردت دراسة بعنوان (الأمن المائي والعجز الغذائي العربي الواقع الراهن وأسباب الفشل)(1) مع مقترحة لزيادة مستوى الأمن الغذائي حتى 2050م) , إن الأمن الغذائي يعتمد على توفر المياه حيث تعد شحة المياه من أسباب فقر الامم لأنها تضع قيداً على التوسع الزراعي والتنمية الصناعية المرتبطة بتوفر الغذاء ، فالدول الفقيرة مائياً وفيها ندرة مائية ، أو قصور مائي أو عدم كفاية الموارد المائية - وهي الدول الصحراوية الجافة أو الجبلية والتي يتدنى فيها معدل سقوط الأمطار ونقص السدود والأنهار- يتدنى فيها الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره السلبي على الأمن الغذائي بينما هناك دول ثرية مائياً التي تتمتع بموارد مائية وفيرة مصادرها كمياه الأنهار والسدود والأمطار وخزانات المياه

---

(1) مصطفى ، محمد سمير ، ربيع صيف 2017، مجلة بحوث اقتصادية عربية الغددان (78،79) الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية .

الجوفية كالنمسا وهولندا مثلاً فإن هذه الدول يتوسع فيها الإنتاج الزراعي والحيواني وتوفر أمن غذائي، وخلصت الدراسة إلى أن الدول العربية تواجه تهديدات في المياه ومن أبرز أسبابها الضغوط السكانية المتزايدة على أحواض الأنهار ، ونزاعات المياه في المنطقة العربية كما هو الحال في نهر النيل بين مصر والسودان وأثيوبيا ، ونهر الفرات ودجلة بين تركيا والعراق وسوريا ، ونهر الأردن بين الأردن وإسرائيل ، ونهر الليطاني بين لبنان وإسرائيل .

كما أن ضعف أجهزة إدارة المياه في معظم الدول النامية وتأثيره على مستوى فاقد المياه ونقص كفاءة استخدام المياه ومن هذه التهديدات الجدارة الانتاجية لمعظم المحاصيل الحقلية والبستانية لانخفاض الانفاق على البحث العلمي الزراعي .

وخلصت الدراسة إلى خطة مقترحة لزيادة مستوى الأمن المائي العربي شملت زيادة كفاءة استغلال الموارد المائية وتقليل الفاقد واستخدام ثقافة الاستمطار وتقدير المقننات المائية في ضوء عناصر التربة وقاعدة المياه وتغيرات المناخ وتبين التراكيب المحصولية المناسبة عوضاً عن التركيبات كثيرة المياه والربط الضريبي على الأراضي الزراعية أخذاً بالاعتبار كمية المياه المستخدمة.

وقدمت دراسة (فرج نصر وعبدالسلام المائل)(2) رؤيتها للمشاكل والتحديات للموارد المائية في ليبيا وأبرزها تحديات الإدارة المتكاملة للموارد المائية وضرورة مواجهة المشكلة بحلول منها الاستثمار في قطاع الموارد المائية وتطوير التشريعات المائية وضبط وتنظيم عمليات الري والاستفادة من مصادر المياه وإنشاء خزانات مياه ووضع خطط لمواجهة التغيرات المناخية مع إدخال التقنيات الحديثة وخلصت الدراسة إلى أن مشكلة المياه ترجع لعدد من الأسباب منها ضعف الأداء المؤسسي لقطاع المياه وندرة الموارد المائية وتلوثها والحاجة إلى إدارة متكاملة للموارد المائية لتحقيق الأمن المائي والغذائي في ليبيا ، وأشارت الدراسة إلى أن سعر اللتر المياه أعلى من سعر لتر البنزين وتهدد مستقبل ليبيا نقص كبير في الموارد المائية برغم وجود النهر الصناعي مما يهدد الامن الغذائي بنقص كبير في مجالات الانتاج الزراعي والحيواني وأوصت الدراسة إلى إعادة النظر في التشريعات المائية الليبية واستنباط المحاصيل ذات الاستهلاك المائي المنخفض والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة بهذا الخصوص مع إقامة اسدود والحواجز والصهاريج لحجز وتجميع مياه الامطار .

---

(2) نصر ، فرج علي عمار ، و المايل ، عبد السلام محمد ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد (78 ،79) ربيع وصيف 2017م السنة 24 الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية _ القاهرة

هدفت دراسة(3)(واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل رهانات تحقيق الأمن المائي) ، إلى إبراز أن الأمن الغذائي بالجزائر يمثل تحديا خطيراً بسبب زيادة الواردات الغذائية وارتفع الطلب على الغذاء الناتج عن النمو السكاني المتزايد في ظل انخفاض النمو الزراعي والحيواني وبفعل انخفاض موارد المياه سواء الناتجة عن الأمطار أو أحواض جبال الأطلسي التلي وحاولت الجزائر أن تتغلب جزئيا على نقص موارد المياه بالتحلية من مياه البحر في ثلاث مناطق وانجزت (13) محطة ذات قدرات مختلفة ، وأشارت الدراسة إلى تأثير التدهور البيئي على الأمن الغذائي بشقيه الزراعي والحيواني رغم محاولاتها في مواجهة التدهور البيئي لتحقيق الأمن المائي والغذائي في إعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات صرف المياه ، وتم تأهيل (24) محطة بمشاركة أوربية ومحاولة مكافحة التلوث الناجم عن المحروقات وتجهيز الوحدات الصناعية بأنظمة مضادة للتلوث من النفايات الصناعية والاهتمام بالغابات ومكافحة الجراد .

وخلصت الدراسة إلى الدعوة إلى حوكمة المياه لتقليص الفجوة في محاولة لتأمين وضمان تجاوز مشكلة الأمن المائي والغذائي . لذلك خصصت استثمارات كبيرة وموارد مالية ضخمة ومشاريع عملاقة، كحشد الموارد المائية للتغلب على كون الجزائر من الدول الفقيرة مائياً ، ولتحقيق أمن مائي وغذائي .

بينما أرجعت دراسة (الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالمياً)(4) إلى ارتفاع أسعار الغذاء العالمي بفعل معاناة الاقتصاد العالمي والتضخم وارتفاع أسعار الطاقة حيث أدت الضغوط التضخمية والأسعار المرتفعة للنفط والسياسات الاقتصادية التوسعية إلى أسعار مرتفعة للغذاء على المستويين المحلي والعالمي فلم يعهد العالم هذه الظاهرة في الارتفاع لأسعار الغذاء منذ الثمانينات والتسعينات فقد تزايدت قيمة أسعار التصدير للمواد الغذائية المختلفة بعد 2000م ما عدا حالات الانخفاض خلال الأزمة المالية العالمية في أواخر 2008م وأوائل 2009م وشهدت ارتفاع متزايد لأسعار المواد الغذائية إلى مستويات أصبحت تهدد الأمن الغذائي في كثير من دول العالم وبالذات الفقيرة والعكس في تراجع معدلات نمو الانتاج الزراعي عالمياً وهو ما يشكل تهديداً للعرض العالمي من الغذاء وتبين من ذلك أن العوامل التي أدت إلى انخفاض المحاصيل فيضانات في استراليا وباكستان والهند أدت لزيادة أسعار الغذاء ، وموجات الجفاف في الصين والارجنتين وأوربا الشرقية واندلاع

---

(3)بن حميدة ، هشام , (واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل رهانات تحقيق الأمن المائي) مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد(74- 75) صيف 2016م السنة الثالثة والعشرون ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

(4) شايب ، محمد , ، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد(65) شتاء 2014م السنة الحادية والعشرين ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية .

الحرائق أدى لانخفاض محصول القمح ، وارتفاع أسعار النفط وتأثير تقلبات أسعار صرف العملات في أسعار المواد الغذائية وتكديس المخزون والقيود المفروضة صادرات الحبوب في روسيا وأوكرانيا كل ذلك أدت الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً وأدت لزيادة أزمة الأمن الغذائي .

وخلصت الدراسة إلى أن ظاهرة أسعار المحاصيل الزراعية والسلع الغذائية في الأسواق العالمية ومنها القمح بأن هذه الموجه ستستمر بالارتفاع لسنوات قادمة وستكون أثارها مدمرة على البلاد الفقيرة.

سعت دراسة (تحليل سياسات الأمن الغذائي بالسودان)(5) إلى ألقاء الضوء على أوضاع الأمن الغذائي في السودان والتعرف على السياسات الاستراتيجية المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي اعتماداً على مؤشرات منها ضعف السياسات المتبعة في مجال الأمن الغذائي أدى إلى تدهور الانتاج الغذائي الزراعي والحيواني بالسودان كما أن ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى المحلي والعالمي أدى إلى عدم تحقيق أمن غذائي على مستوى الدولة والأفراد وأضعف قدرتهم على الوصول إلى الغذاء ، وأشارت الدراسة إلى انه اتبعت عدة سياسات للأمن الغذائي بالدولة منها سياسة زيادة انتاجية السلع الغذائية الرئيسية وسياسة بناء المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية الرئيسية والدعوة إلى توفر التمويل اللازم لجهاز المخزون الاستراتيجي وسياسة توزيع الغذاء كالتسويق الزراعي وتطبيق المواصفات وضبط الجودة ودعم الصادرات الزراعية .

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها ضعف السياسات المتبعة في مجال الأمن الغذائي أدى إلى تدهور الإنتاج الغذائي الزراعي والحيواني بالسودان وانخفاض أعداد الثروة الحيوانية نتيجة لانفصال الجنوب وسجلت ولاية الخرطوم الأكثر استهلاكاً للإنتاج الزراعي والحيواني وأدنى نسبة اكتفاء ذاتي كما تعاني البلاد من سوء تغذية بنسبة كبيرة في الولايات الغربية وتقل حدة في الخرطوم

---

(5) عثمان , د. كمال الدين محمد ـ عصام عبد الوهاب ، تحليل سياسات الأمن الغذائي بالسودان (2007، 2011م) جامعة النيلين مجلة البحوث الاقتصادية العربية العدد (74- 75)

الفصل الأول :

المبحث الثاني: السياسات الزراعية في اليمن

لعب القطاع الزراعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للجمهورية اليمنية، حيث يعد قطاع الزراعة أحد أهم دعائم ومرتكزات الاقتصاد الوطني ؛ إذ تبلغ متوسط مساهمة القطاع الزراعي حوالي (13,7%) من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ متوسط مساهمة قطاع الزراعة في الدخل القومي (16,5%) للجمهورية اليمنية.(6)

وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة في الجمهورية اليمنية (1539006) هكتار، فيما تمثل المساحة المزروعة منها حوالي (1241387) هكتار، أي بنسبة (81%)، ويصل متوسط عدد الحيازات إلى (1155457) حيازة بمعدل نمو سنوي (6,8%)، ومن الملاحظ أن الحيازات الزراعية تتصف بصغر الحجم حيث لا يزيد متوسط الحيازة الواحدة عن هكتار واحد الأمر الذي يعيق استخدام التكنولوجيا الحديثة في هذا النوع من الحيازات الصغيرة.

ويعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تلعب دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية وذلك لما يساهم به من إمداد السكان بالغذاء والمنتجات الزراعية والمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات الزراعية المتمثلة بـ(القطن والتبغ والخضروات والأصواف والألبان والزيت والجلود) بالإضافة إلى الألياف والأخشاب، كما أن القطاع الزراعي يشكل سوقاً هاماً للسلع الغير الزراعية، ويأتي القطاع الزراعي في المرتبة الأولى من حيث استيعاب العمالة حيث تصل نسبة القوى العاملة الزراعية 54% من إجمالي القوى العاملة في البلاد.

وتتسم الزراعة في اليمن بالتنوع بسبب تفاوت الخصائص المناخية الناتجة عن تفاوت معدلات الأمطار ودرجات الحرارة والرطوبة واختلاف الظروف الطبوغرافية مما أدى إلى اختلاف الأقاليم النباتية والذي ساعد على تنوع الإنتاج، إلا أن اعتماد العديد من المناطق على الزراعة المطرية يؤثر على استدامة الإنتاج الزراعي حيث تقدر نسبة المساحة المطرية (51%) من إجمالي المساحة

---

(6) التقرير الوطني الثاني لليمن حول مستوى التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية 2010- وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

المزروعة، وتعتمد مناطق أخرى على ضخ المياه الجوفية أو مجموعة الخزانات والسدود والغيول والينابيع المائية حيث تصل المساحة المروية منها إلى (49%) من إجمالي المساحة المزروعة، أما بالنسبة للصادرات الزراعية فهي متواضعة نسبياً وتتراوح بين (3-5)% من إجمالي الصادرات. في حين أن الواردات الزراعية تشكل ما بين (15- 20)% من إجمالي الواردات.(7)

شهدت الفترة 1990 إلى 1994 العديد من التحديات، وكانت مرحلة حرجة لأداء الاقتصاد الوطني(8)، حيث شهدت اليمن تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة تمثلت في تحقيق الوحدة في مايو 1990م بين شطري اليمن ("الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) تلاها بأشهر انفجار حرب الخليج الثانية التي تسببت في عودة قرابة مليوني مغترب يمني من السعودية ودول الخليج، وفقدان تحويلاتهم التي كانت تمثل مصدراً هاماً لتمويل التنمية وانعكس ذلك على مستوى معيشة الفرد ورفاهيته.(9)

أما في الفترة من 1995 وحتى 2000 أخذت اليمن على عاتقها تبني برنامج للإصلاحات والتخطيط التنموي وذلك عن طريق مبادرة الحكومة في مطلع عام 1995، إلى انتهاج مسارين متلازمين لمعالجة الوضع الراهن وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي والتنموي والزراعي: يتمثل المسار الأول في اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري والذي ورد في برنامج الإصلاحات الزراعية، ويتمثل المسار الثاني في الإعداد والتنفيذ للخطة الخمسية الأولى 1996- 2000 والتي استهدفت تصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتحقيق زيادات هامة في النمو الاقتصادي والزراعي، والاستفادة من المزايا النسبية في الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة(10) بهدف زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي، إلا أن الخطة واجهتها العديد من التحديات نظراً لأن المناخ الاستثماري في اليمن خلال تلك الفترة لم يكن مواتياً لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية ، وقد تعرض قطاع الزراعة خلال تلك الفترة لتغيرات ذات بصمات سلبية على الفقراء ، حيث انخفض إنتاج الحبوب بمتوسط سنوي 3,5%، مقابل زيادة إنتاج المحاصيل النقدية بمتوسط 9,7% ومنها القات 5%، مما يشير إلى تدهور أوضاع مزارعي الكفاف وتحسن ربحية الزراعة التجارية.

---

(7) وزارة التخطيط والتعاوني الدولي: التقرير الوطني الثاني لليمن حول مستوى التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية 2010م.

(8) القندلجيي: عامر إبراهيم، الإعلام والمعلومات والإنترنت، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.

(9) شملت هذه التطورات انخفاض شديد في مقدار المساعدات الخارجية مع اكتشاف النفط في الشطرين، بخلاف الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها كلتا الجمهوريتين مع حلول نهاية عقد الثمانينات.

(10) وزارة الزراعة والري اليمنية: الإحصاءات الزراعية للفترة (1997– 2009م).

انظر أيضاً:.World Bank, “Republic of Yemen Agricultural Strategy Note,” Report No. 17973– Yem, 1999

وفي الفترة التالية من 2001 وحتى 2005 جاء إعداد الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي بدأت فيه "استراتيجيات التخفيف من الفقر" كبرامج وآليات تعاقدية ترتكز على استمرار الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية من ناحية، وتأخذ في الاعتبار معالجة الآثار السلبية التي تنتج عن تلك الإصلاحات من ناحية أخرى، وفي هذا السياق أعدت الحكومة استراتيجية للتخفيف من الفقر للفترة 2003- 2005م، بارتباط كامل مع الخطة الخمسية الثانية، فيما يتعلق بالغايات والأهداف على مستوى الاقتصاد الكلي والأولويات على مستوى القطاعات والبرامج والمشروعات الاستراتيجية.

في الفترة بين عامي 1995 و2012 تقلصت مساحة الزراعة إلى النصف بسبب إهمال المدرجات، نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج ،وانخفاض القيمة السوقية لمحاصيل الحبوب الأساسية كالذرة الشامية والشعير مقارنة بأسعار القمح المستورد المدعوم ، وفقدان الشباب لفرص العمل وهجرتهم إلى الخارج خلال سنوات الطفرة في السعودية، إلى جانب التحول المحدود جداً من الأراضي البعلية إلى المرورية والتوسع في زراعة القات في الأراضي الصالحة للزراعة ، كما أدت الهجرة إلى تقسيم جديد للعمل حيث تولت المرأة الريفية الجزء الأكبر من العمل الزراعي، إلا أن هذه التغيرات التي طرأت على تقسيم العمل غير موثقة حتى الآن.(11)

وبالرغم من الزيادة الكبيرة في حجم المياه المستخرجة، إلا أن الوصول إلى المياه الجوفية كان يقتصر على طبقات المياه الجوفية في أحواض المرتفعات والمناطق الساحلية المنخفضة، حيث معدل سقوط المطر منخفض جداً والكثافة السكانية تاريخياً أقل منها في المرتفعات البعلية. إلا أن الضغط على الموارد المائية استمر في التزايد خلال العقود الأخيرة، وعانت بعض المناطق من نتائج استثمار أقلية من اليمنيين في تكنولوجيا الزراعة المرورية، وكان من أهم هذه النتائج خروج موجات متلاحقة من المهاجرين الريفيين الساعين إلى تجربة حظهم في العمل غير الزراعي أو التجمع في الضواحي المترامية للمدن، وفي المناطق البعلية لم يتم الحفاظ على منشآت الحصاد المائي مما أدى إلى تبديد الكثير من المياه وتضاؤل كمية المياه المتوفرة، أما على الصعيد الوطني، فإن الأضرار التي لحقت بالزراعة البعلية لم يتم تعويضها بزيادة مساحة الأراضي الزراعية المروية، علماً بأن الأراضي الصالحة للزراعة تشكل 3% من الأراضي اليمنية فقط، وأن 68% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة تزرع سنوياً، وجوهر القول يبقى أن اليمن بلد ذو موارد مائية ضئيلة وأرض زراعية صغيرة

---

(11) برنامج الغذاء العالمي WFP، «حالة الأمن الغذائي والتغذية في اليمن: مسح شامل للأمن الغذائي»، 2012م، ص18.

الحجم، إلا أن الوضع يختلف من الناحية النوعية والكمية باختلاف النظم الزراعية – الأيكولوجية القائمة.

وقد انطلقت العملية التي أدت إلى بلورة الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي منذ منتصف تسعينات القرن الماضي حتى الآن شكلت التدخلات في الزراعة جزءاً من مشروعات التنمية الريفية العامة، فقد توسعت إنشاء السدود وحواجز المياه ونشطت وزارة الزراعة في دعم الجمعيات الزراعية وإنشاء مراكز الإرشاد الزراعي في معظم المحافظات ودعم المزارعين والجمعيات عبر بنك التسليف الزراعي بالقروض والحراثات وآلات الرش والمستلزمات الزراعية ووسائل الري الحديثة.

واتخذت الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي المسار ذاته الذي اتخذته الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والبرنامج الاستثماري، لكنها من المفترض أن تعالج الزراعة البعلية والزراعة المروية معا، الأمر الذي يشكل تعديا على قطاع المياه، والفرق إن وجد، هو أن الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والبرنامج الاستثماري هدفت لتأطير قطاع ممول بشكل جيد والتنسيق بين جهات مانحة متعددة ومتنوعة، فالمياه ضرورة ملحة للزراعة وقبل كل شيء للأغراض غير الزراعية.

و بدأت في وقت لاحق مشروعات جديدة في قطاع الزراعة، الذي كان قد تم فصله عن قطاع المياه، وخير مثال عليها مشروع الزراعة البعلية والإنتاج الحيواني الذي بدأ عام 2008م، مع أن المستهدفين من مشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هم المزارعين الفقراء في ميدان الزراعة البعلية والإنتاج الحيواني.(12)

الآليات والسياسات التي تسهم في تحقيق نمو الانتاج الزراعي والامن الغذائي:

وتؤثر السياسات الزراعية في عرض السلع الزراعية والطلب عليها، من خلال مجموعة من الأدوات التي تؤثر بدورها في تخصيص الموارد واستخدامها، وتعمل على إحداث تغيرات في بنية القطاع الزراعي لغرض تحقيق نمو القطاع المذكور وتطوره، بما لا يتعارض وتوجهات السياسة العامة، وهي بذلك تعد من السياسات ذات الأهمية الكبيرة في أغلب البلدان واليمن أحدها.

وقد يتخذ تأثير السياسة الزراعية أحد شكلين، إما تدخل لإعادة توجيه حصيلة أداء السوق لتتلاءم و السياسة العامة، أو تدخل لتصحيح انحرافات السوق للاقتراب من حالة المنافسة التامة، وذلك لتحقيق أهدافها التي تتمحور حول تحقيق الكفاءة الإنتاجية في إطار الموارد المتاحة، واستغلالها بشكل يحول دون استنزافها وتدهورها بأساليب لا تتعارض وشروط التنمية الزراعية المستدامة. وإن تحقيق هذه

---

(12) الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم سياسات الإصلاحات، تقرير مرحلي، مارس 2015.

الأهداف يتطلب وجود مجموعة من الوسائل التي يتوقف عليها نجاح السياسة المتبعة، على أن لا يكون هناك تعارض ما بين الوسائل والأهداف لضمان نجاح المنهج المتبع، والوصول إلى النتائج المرجوة.

السياسة السعرية أداة من الأدوات الاقتصادية شديدة التأثير في المتغيرات الموردية التي تؤثر سلبا أو إيجابا في مستوى دالة الإنتاج الزراعي ومعدلات نموها، وبالتالي في الدخل الزراعي ومدى إمكانية زيادة معدل نموه على المستوى الكلي والجزئي، وإحدى الأدوات المهمة التي تؤثر في توزيع الدخل، سواء بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، أو داخل القطاع الزراعي؛ فهي وسيلة إلى إقامة نظام سعري من شأنه التأثير في قوى السوق، وتحديد العلاقات النسبية السعرية بين المجاميع السلعية المختلفة.

لذا يمتد تأثير السياسة السعرية إلى ثلاثة مستويات" :تغير الأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج، والتأثير في معدل التبادل التجاري القطاعي، والتأثير في معدل التبادل التجاري الدولي.

وهذا يعني أنها المتغير الأكثر تأثيرا في العرض والطلب لمنظومة السلع والخدمات المنتجة، وأن أسعارها تمارس تأثيرا في الإنتاج ومستويات الدخول والعمل، ومن ثم في حالة التوازن في إطار الاقتصاد الكلي.

تهدف السياسة السعرية في اليمن إلى خفض أسعار السلع الغذائية عن مستوى توازنها الحقيقي، والعمل على ضمان دخل محفز للمنتجين الزراعيين، وحمايتهم من التقلبات السعرية من خلال التحكم في الإنتاج، لأن خفض أسعار المواد الغذائية يعمل على تعزيز القدرة الإنفاقية لأصحاب الدخول المنخفضة، وتوفير المتطلبات الغذائية الضرورية، ولا سيما إذا لم يترافق مع انخفاض أو دعم أسعار المدخلات الإنتاجية، مما يترتب عليه خفض مستوى الدخول للمزارعين.

ولسياسة الدعم أبعاد اقتصادية وأخرى اجتماعية ؛ فدعم السلع الغذائية يعد حافزاً سعرياً للنشاط الزراعي، لأنه يعوض عن الفرق بين سعر المنتج و سعر المستهلك، ويمثل حافز إنتاجية يتعلق بالعمالة الزراعية وتوفيرها بأجور مناسبة. كما أن له القدرة على الارتفاع بالمستويات المعيشية للفئات ذات الدخل المنخفض، فضلا عن أنه يعمل على تحسين القدرات الصحية للقوى العاملة في النشاط الاقتصادي.

تمثل السياسة التجارية بصفة عامة جميع الإجراءات التي تضع شروط على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتمارس دوراً مهماً وفعالاً في الأمن الغذائي، إذ يظهر تأثيرها من خلال تضييق الفجوة بين الإنتاج واحتياجات الاستهلاك، وتقليل التفاوت في الإمدادات الغذائية، وتسهم في الاستخدام الأمثل للموارد .

يمكن للسياسات أن تؤثر بشكل مباشر في القطاع الزراعي باستخدام أدوات عدة تتضمن التعريفات الجمركية والإعانات والقروض والقيود على الكميات والإنفاق الحكومي والضرائب. ففي عام 1984 م أصدرت الحكومة اليمنية قرار بحضر استيراد الفواكه والاعتماد على الإنتاج المحلي ، وهذا القرار كان له أثراً إيجابيا في حماية المنتج المحلي و اتجاه المستثمرين إلى انشاء مزارع الفاكهة بمختلف أنواعها وبدأت الفواكه المحلية في الظهور في الأسواق بشكل ملفت بعد أن كان المنتج المستورد هو السائد . وغالبا ما كان للسياسات الاقتصادية تأثيرات غير مباشرة في الزراعة، لأن تلك السياسات لم تكن تستهدفها مباشرةً مثل السياسة المالية والنقدية التي تؤثر في دعم القطاع الزراعي مقابل القطاعات الأخرى ، لذا تبنى صانعوا السياسات مجموعة من الأدوات للتأثير في سلوك القطاع الزراعي، وتؤثر بعض تلك الأدوات في التجارة الخارجية، وقسم آخر منها كان ذا طبيعة محلية يؤثر بشكل غير مباشر في التجارة الخارجية.

ولأن اليمن أحد الدول الرئيسية لاستيراد الغذاء والحبوب فإن الإجراءات والسياسات المتبعة منذ 1990 حتى 2015 سواء جمركية أو ضريبية أو سياسات الدعم للقطاع الزراعي والسمكي قد أدت تأثيرها الإيجابي في تحقيق توفير الغذاء والتخفيف من نقص المواد الغذائية وتزايد مشكلة الأمن الغذائي بسبب تزايد السكان خلال هذه الفترة.

دعمت الحكومة اليمنية إنشاء السدود والحواجز المائية لاستغلال مياه الأمطار الموسمية الغزيرة التي تسقط على المرتفعات ، وللمساعدة في الحفاظ على المخزون المائي من المياه الجوفية ، حيث أُنشئت مئات السدود والقنوات والحواجز في مختلف المناطق ، كما أنشأت صندوق دعم تشجيع الإنتاج الزراعي ، وبنك التسليف التعاوني الزراعي لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من آلات وأدوات وبذور وكتاكيت وشبكات ري حديث بالتقسيط وبأسعار مدعومة وبعضها بمساهمة حكومية في القيمة ممثلة بصندوق تشجيع الانتاج الزراعي .

كما شجعت الدولة إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية من خلال الاتحاد التعاوني الزراعي لتخفيف آثار تفتت الحيازة الزراعية وتكوين رأس مال محلي قوي قادر على جمع الكيانات الصغيرة والقيام بدور تنسيقي بين المزارعين في سبيل تسيير العملية الانتاجية وقدمت العديد من وسائل الدعم للجمعيات من خلال توزيع الحراثات وشبكات الري كهبات ومساعدات من الدولة أو من المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والدول الصديقة كاليابان وألمانيا وهولندا .....

وأنشأت الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي لاستنباط السلالات الجيدة والمتناسبة مع ظروف ومناخ البيئة اليمنية رفع وعي المواطن من خلال تفعيل جهاز الإرشاد الزراعي ، وإنشاء مراكز انتاج البذور المحسنة وبيعها للمواطنين بأسعار التكلفة .

الفصل الأول: المبحث الثالث

مشكلة الأمن الغذائي

الغذاء هو مجموع المواد التي يتم تناولها وتضمن قيام الجسم بنشاطاته الحيوية بشكل صحي ، فالغذاء يوفر للجسم إمداداً مستمراً من الطاقة ويسهم في النمو وتجديد ما يتلف من خلايا ، كما يحفظ الجسم من الأمراض(13) وعلى ذلك فالأمن الغذائي لمجموعة سكانية هو ما يقاس بالمقارنة بين الحاجات الغذائية في وضع معين والأطعمة الممكن توفرها(14) .

ولا شك في أن مشكلة النقص في إنتاج الغذاء تؤدي إلى إلحاق الضرر الكبير بأي دولة تعاني من هذه المشكلة وذلك من خلال الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية لهذه المشكلة ، والتي منها:(15)

مع أن الاستيراد والمعونات الغذائية يعملان على تحسين الوضع الغذائي للدول المستفيدة منهما إلا أن ذلك يؤدي إلى تغيير نمط الاستهلاك وإخلال الأغذية المستوردة والمقدمة محل الأغذية المحلية التقليدية مما يزيد الطلب على الأغذية الخارجية ويقلل الطلب على الأغذية المحلية وبالتالي يعرقل من إنتاجها .

يؤدي ضعف القطاع الزراعي إلى تخلف في تطور الريف وتنميته وإلى زيادة الهجرة منه وبالتالي إلى زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الريف وسكان المدن .

إن وضع قيود على استيراد الغذاء لتخفيف الأعباء الاقتصادية وتخفيض القوة الشرائية للسكان يؤديان إلى نقص في الغذاء وانتشار أمراض خاصة لدى ذوي الدخل المنخفض الذين ينفقون نسبة مرتفعة منه للحصول على الغذاء .

---

(13) رشيد الحمد ، ومحمد سعيد صبا ريني ، البيئة ومشكلاتها ، عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ، أكتوبر 1979م ، ص56 .

(14) درميناخ ، هيرفه ، وميشال بيكويه ، السكان والبيئة ، ط1 ، تعريب : جورجيت الحداد ، عويدات للنشر والطباعة ، بيروت ، لبنان ، 2003م ، ص85.

(15) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، كتاب مرجعي في التربية السكانية ، الجزء السادس ، السكان والصحة والتغذية في الوطن العربي ، ط1 ، الأردن ، عمان ، 1990م ، ص201822/12/161.

يضطر ذوي الدخل المنخفض وخاصة من سكان المدن - نتيجة عدم توافر الغذاء - إلى اتباع أساليب ذات مخاطر صحية في سبيل الحصول على الغذاء مثل شراء الأطعمة رخيصة الثمن التي تباع على نواصي الشوارع مكشوفة دون أن تخضع لأي رقابة صحية ، ويزيد الأمر سوءاً عدم توافر الشروط الصحية في الأحياء الفقيرة مما يؤدي إلى انتشار الأوبئة وقلة استفادة الجسم من الغذاء.

وينبغي هنا الإشارة إلى أن المشكلة الغذائية لا تقتصر على اليمن فحسب وإنما تلقي بظلالها على معظم الدول النامية ، ولعل من أهم أسباب هذه المشكلة في اليمن ما يأتي :-

النمو الكبير والسريع لسكان اليمن ، إذ أن اليمن تعد واحدة من بين أكثر دول العالم نمواً وهذا يعني مزيداً من المعد والأفواه وبالتالي زيادة الطلب على الغذاء.

زراعة القات وزيادة المساحة المزروعة به سنة بعد أخرى على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى.

الزحف العمراني للمدن اليمنية على حساب الأراضي الزراعية .

التمدن والتحضر الذي أدى إلى ازدياد الطلب على السلع الغذائية من جهة وإلى فتح الأبواب أمام المزارعين للانتقال إلى المدن وترك القطاع الزراعي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة والتجارة والخدمات .

ولا شك في أن التعرف على المدى الذي وصلت إليه اليمن في مجال تحقيق أمنها الغذائي يقتضي الدراسة بشيء من التفصيل لأهم العناصر التي تؤثر على تحقيق هذا الأمن وتتأثر به وتتمثل في الآتي:

أولاً النمو السكاني

يتفق الباحثون والمفكرون على أن التزايد السكاني السريع يمثل خطراً كبيراً على أي دولة وخاصة إذا كانت من ضمن الدول النامية ، ونتيجة لذلك فقد حظيت العلاقة بين السكان والموارد بالاهتمام منذ بداية هذا التزايد في العصر الحديث .

واليمن تعد واحدة من الدول النامية التي أصبحت تعاني في الوقت الحاضر من النمو السكاني السريع أو ما يسمى ب(الانفجار السكاني) .إذ يلاحظ من الجدول (1) أن سكان اليمن قد وصل عددهم إلى (22,7) مليون نسمة في عام 2006م) بينما وصل عدد سكان اليمن إلى (26،7) مليون نسمة عام 2015م ومن الملاحظ أن عددهم كان بسيطاً مع بداية القرن العشرين إذ بلغ حوالي (2مليون نسمة) وتضاعف هذا العدد خلال خمسين سنة إلى (4 مليون نسمة) عام 1950م ، و التضاعف الثاني كان

بمدة ثلاثين سنة فقط إذ بلغ (8 مليون نسمة) في عام 1980م ، ثم انخفضت فترة التضاعف إلى (17 سنة فقط) بحيث وصل إلى (16 مليون نسمة) في عام 1997م.(16)

فيلاحظ أن بداية التزايد السريع لسكان اليمن كان في الثمانينات وما بعدها ، إذ أن النمو السكاني في الفترة السابقة لها كان منخفضاً ، إذ بلغ (1،6%) في عام 1970م و(1،9%) في عام 1975م ، ولكنه ارتفع من (2،4%) في عام 1980م إلى (3،1%) في عام 1986م وإلى (3،3%) في عام 1988م ، ثم ارتفع إلى (3،7%) في عام 1994م.(17)

ويلاحظ أن هذا المعدل ظل على ارتفاعه مع انخفاض بسيط بين عامي 1995 و2006م إذ بلغ (3،5%) ، وبين عامي 2011، 2015 إذ بلغ (2،94%).(18)

ولا شك في أن هذا المعدل المرتفع في اليمن قلل من فاعلية جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية خاصة إذا ما عرفنا أن هذا المعدل يساوي مرتين ونصف مقارنة بأي معدل للنمو مرت به الدول الأوربية في تاريخها ، فمثلاً بلغ معدل النمو في إنجلترا وويلز في قمة زيادتها الطبيعية (1،4%) وفي اسكندنافيا (1،3%).(19)

جدول (3) متوسط نصيب الفرد من المساحات الصالحة للزراعة والمزروعة فعلاً للفترة من (1995 – 2015 م)

السنة	السكان بالمليون	مساحة الأرض بالهكتار		المزروعة%	متوسط نصيب الفرد من الأرض	
		الصالحة	المزروعة		الصالحة	المزروعة
1995	15,4	1660972	1156607	69,6	0,11	0,07
2000	18,3	1668858	1143441	68,5	0,09	0,06
2006	22,6	1452437	1309279	90,1	0,06	0,05
2011	23,8	1452438	1411929	97,2	0,061	0,059
2015	26,7	1452438	1092848	75,2	0,054	0,041

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

- الجهاز المركزي للإحصاء ،كتب الاحصاء السنوي للأعوام 1995 -2013م .
- جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي الموحد لعامي 2008م و2016م .

(16) المخلافي ، محمد علي عثمان ، سكان الجمهورية اليمنية ديموغرافياً وجغرافياً ، ط1 ، مركز عبادي للدراسات والنشر ، صنعاء ، 2003م ، ص65 .
(17) المخلافي ، محمد علي عثمان مصدر سابق ، ص64 .
(18) جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016م ملحق (8/2) عدد السكان في الدول العربية ص116 .
(19) Clarke ,john. I ,Population Geography ,pergamon press, London 1968, 151 .

إن تزايد سكان الجمهورية اليمنية بهذه المعدلات المرتفعة أدى إلى زيادة الضغط على الأراضي الزراعية وإلى فقدان القدرة على تحقيق الأمن الغذائي للسكان.

ثانياً الإنتاج الزراعي :

التربة في اليمن متنوعة ، فالترب الرملية والملحية تنتشر في السهول الساحلية ، والترب الرملية الصحراوية تتواجد في المناطق الشرقية ، بينما تنتشر الترب البركانية الخصبة بين السلاسل الجبلية على شكل أحواض مستوية يطلق عليها في اليمن : القيعان ، وهي ذات مساحات زراعية واسعة ، تسمح بإقامة حواجز للسيول وسدود تغذي عبر قنوات للري هذه المساحات ، ومن أهم تلك القيعان والأودية ، قاع صعدة ، قاع البون قاع عيوه ، قاع شعيث ، وادي بيحان (شبوة)(20) قاع جهران ، قاع الحقل ، قاع صنعاء ، قاع الجند ، كما تتواجد التربة الزراعية الخصبة في أودية اليمن ، ومن أهمها : حرض ، حيران ، مور ، سردود ، سهام ، رماع ، زبيد ، نخلة ، رسيان ، موزع ، تبن ، وبنا وحضرموت ، المسيلة ، خب ، السد ، أذنة ، رمع.(21)

وللتعرف على مدى الاستغلال الزراعي في الجمهورية اليمنية يمكن مناقشة ذلك من خلال النقاط الآتية :

1 – الأراضي الزراعية :

تعتبر الأرض المورد الأساسي لإنتاج المواد الغذائية التي يعتمد عليها الإنسان وعليه فإن مساحة الأراضي الزراعية عامل مهم في تحديد ما يمكن الحصول عليه من غذاء الانسان ، 87% من مجموع استهلاك السعرات الحرارية و 70% من البروتينات مصدرها المباشر الأراضي الزراعية.(22) بل أن هذه النسب ترتفع في الوطن العربي – بما في ذلك اليمن – إذ يحصل السكان على 92% من الطاقة الغذائية و80% من البروتينات من المصادر النباتية ، وهذا ما سيتضح عند مقارنة هذا بما يستهلكه الإنسان من منتجات الثروة الحيوانية .

---

(20) الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000م ، صنعاء 2001م ، ص5 .
(21) المخلافي ، محمد علي عثمان ، سكان الجمهورية اليمنية ديموغرافيا وجغرافيا ، مصدر سبق ذكره ، ص132.
(22) السعدي ، عباس فاضب ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1980م ، ص 265.

ولا شك في أن المساحات الزراعية في اليمن قليلة ، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الجبلية للأرض اليمنية وبالتأكيد فإن هذه القلة تحفز المزارعين اليمنيين إلى الاستغلال الجيد لأراضيهم الزراعية ، فهل عملوا كذلك ؟ وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي الاستعانة بالجدول (3) السابق والذي من خلاله يمكن التوصل إلى الحقائق التالية :

أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في اليمن تمثل 3% من المساحة الكلية .

أن نسبة الأراضي المزروعة بلغت (69,6%) و(68,5%) و(90,1%) و(97،2) و(75،2) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة على التوالي وهذا يعني أن هناك أجزاء من الأراضي الصالحة للزراعة لا زالت غير مستغلة في زراعة المحاصيل.

تناقصت نسبة العاملين في الزراعة من (52,9%) بموجب تعداد 1994م،(23) إلى (42%) بموجب مسح القوى العاملة لعام 1999م ، وإلى (29,8%) بحسب تعداد 2004م .(24)

أن متوسط نصيب الفرد من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بلغ (0,11) هكتار عام 1995م، ثم تناقصت إلى (0,09) هكتار عام 2000م ، وإلى (0,06) هكتار في عام 2006م لتصل إلى (0،054) عام 2015م.

بلغ متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة (0,07) هكتار عام 1995م وتناقص إلى 0,041) هكتار عام 2015م .

أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة قد تزايدت من (1660972) في عام 1995م إلى (1667758) في عام 2000م ، ولكنها تناقصت في عام 2006م إلى (1452437) هكتار وبقيت كما هي إلى 2015م .

تناقصت المساحات المزروعة بالمحاصيل من (1156607) في عام 1995م إلى (1143441) في عام 2000م ولكنها زادت إلى (1309279) في 2006 وإلى (1411929) في2011، ثم تناقصت إلى (1092848)هكتار في عام 2015م .

بلغ معدل النمو السكاني في اليمن بين عامي 1995م و2015م (3,5%) بينما بلغ المعدل ولنفس الفترة أقل من(1%) بالنسبة للمساحات المزروعة ، وهذا يعني ان معدل نمو السكان يزيد أكثر من ثلاث مرات مقارنة بمعدل نمو المساحات المزروعة .

---

(23) المخلافي ، محمد علي عثمان أسعد، التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة تعز ، دكتوراه في الجغرافيا، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2000م ، ص271.

(24) الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2006م .....الأنترنت .

2- المحاصيل الزراعية :

يتنوع الانتاج الزراعي في اليمن بسبب تنوع الظروف المناخية ، كما تتذبذب كمية الانتاج بين الزيادة والنقصان من سنة إلى سنة أخرى ، وهذا يؤدي بدوره إلى تغير متوسط نصيب الفرد من هذا الانتاج ، ويمكن متابعة ذلك من خلال ملاحظة الملحق (1) والجدول (4) كما يأتي :

هناك سبعة أصناف للمحاصيل الزراعية في اليمن وهي : الحبوب ، البقوليات ، الخضروات ، الفواكه ، المحاصيل النقدية (القطن ـ السمسم ـ التبغ ـ البن) القات ، الاعلاف .

تناقص متوسط نصيب الفرد بالنسبة للحبوب من (52,7) إلى (36,7) وإلى (32,1) ثم أرتفع إلى (34,3) ثم عاد للانخفاض مرة أخرى إلى (17,2) كيلو جرام في الأعوام 1995م و2000 و2006و2010و2015م على التوالي ، ونظراً لأن الحبوب تعتبر بوجه عام الركيزة الأساسية للإنتاج الزراعي ، أو إنتاج الغذاء ، خاصة في الدول النامية ـ ومنها اليمن ـ فإن التغير في إنتاجها يعطي مؤشراً معبراً عن حالة الغذاء بوجه عام،(25) وعلى ذلك يمكن القول بأن اليمن تعاني من مشكلة النقص في إنتاج الغذاء .

تناقص متوسط نصيب الفرد من كمية البقوليات من (4,6) كجم في عام 1995م إلى (3,4) عام 2000م ، ثم ارتفع إلى (3,7) كجم في عام 2006م وإلى (3،8) في 2011 ليعود للانخفاض مرة أخرى إلى (2،8) كجم عام 2015م . تناقص متوسط نصيب الفرد من كمية الخضروات من (43,5) إلى (42,3) ثم إلى (40) كجم في الأعوام 1995م و2000م و2006م ويعود للارتفاع إلى (41,5) في 2011 وينخفض مرة أخرى إلى (33,8) في 2015م .

تزايد متوسط نصيب الفرد من كمية الفواكه من (26,2) في 1995 إلى (32,3) في 2000ثم إلى (38,1) في 2006، ثم إلى (41,6) في 2011، ليعود للتناقص مرة أخرى إلى (35،2)كيلو جرام في عام 2015م .

جدول (4) نصيب الفرد من كمية وقيمة الانتاج الزراعي للفترة 1995 - 2015م

السنوات	الكمية (كجم)					القيمة (ريال)				
البيان	1995	2000	2006	2011	2015	1995	2000	2006	2011	2015
الحبوب	52,7	36,7	32,1	34,3	17,2	769	1302	2352	5329	3199
البقوليات	4,6	3,4	3,7	3،8	2,8	234	300	547	807	716
الخضروات	43,5	42,3	40	41,5	33,8	903	1927	2864	5692	5253
الفواكه	26,2	32,3	38,1	41,6	35,2	1030	2302	4830	7939	7839

(25) عبد السلام ، محمد السيد ، الأمن الغذائي للوطن العربي ، عالم المعرفة ، العدد (230) ، الكويت ، 1998م ، ص19.

المحاصيل النقدية	2,8	3,8	3,6	3,7	2,9	186	437	1288	2301	2173
القات	5,5	5,9	6,5	7,6	6,9	2394	3505	8803	14161	15696
الأعلاف	57,1	79,2	71,8	82,7	60,8	361	687	854	3030	2584
نصيب الفرد من إجمالي قيمة الانتاج الزراعي						5877	10497	21538	39259	37462

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على الملحق (1)

تزايد متوسط نصيب الفرد من كمية المحاصيل النقدية من (2,8) إلى (3,8) كجم بين عامي 1995 و2000م ولكنه تناقص إلى (3,6) كجم في عام 2006م ثم أرتفع إلى (3,7) عام2011، ليعود للانخفاض عام 2015م .

تزايد متوسط نصيب الفرد من كمية الأعلاف من (57,1) إلى (79,2) كجم بين عامي 1995 و2000م ولكنه تناقص إلى (71,8) كجم في عام 2006م ليعود للارتفاع إلى (82,7) عام 2011 ثم التناقص مرة أخرى عام 2015م .

تزايد متوسط نصيب الفرد من كمية القات من (5,5) إلى (5,9) وإلى (6,5) إلى (7,6) في الأعوام 1995و2000و2006م و2011 ليتناقص إلى (6,9) عام 2015م .

تزايد متوسط نصيب الفرد من قيمة القات من (2394) إلى (3505) وإلى (8803) وإلى (14161) وإلى (15696) ريالاً في الأعوام 1995 و2000و2006م و2011و2015 على التوالي , وقد وصلت نسبتها في عام 2006م إلى (41%) من قيمة كل المحاصيل الزراعية.

تزايد متوسط نصيب الفرد من قيمة الفواكه من (1030) إلى (2302) وإلى (4830) وإلى (7939) ريالاً في الأعوام السابق ذكرها على التوالي ، وليعود للانخفاض إلى (7839)عام 2015م ، وقد وصلت نسبتها في عام 2006م إلى (22%) من قيمة كل المحاصيل الزراعية ، وهذا يعني أن نصيب الفرد من قيمة كل أنواع الفواكه المزروعة في اليمن لا يساوي إلا نصيب الفرد من قيمة كل أنواع الفواكه المزروعة في اليمن لا يساوي إلا نصف نصيبه من قيمة القات البالغة (8803) ريالات.

بلغ متوسط نصيب الفرد في عام 2015م من قيمة الحبوب (3199) ريالاً ، ومن البقوليات (716)، ومن الخضروات (5253) ، ومن الأعلاف (2584) ، ومن المحاصيل النقدية (2173) ويبلغ مجموع كل هذه المتوسطات (11341) ريالاً وهو أقل من متوسط نصيب الفرد من قيمة محصول القات البالغة (15696) ريالاً .

بلغ متوسط نصيب الفرد من قيمة الانتاج الزراعي (5877) ،(10497) و(21538) و (39259) و(37462) ريالاً في الأعوام 1995 و2000 و2006 و2011 و2015 م على التوالي .

يلاحظ وجود علاقة عكسية بين ارتفاع نصيب الفرد بالريالات وتراجع كمية المنتج ولكن هذا الارتفاع غير حقيقي ، وذلك لهبوط سعر الريال أمام العملات الأجنبية ,

وعلى الرغم من تدهور الانتاج الزراعي إلا أن الملاحظ من الجدول (5) أن نسبته تزايدت من إجمالي نصيب الفرد من قيمة الغذاء المنتج في اليمن إذ ارتفعت النسبة من (70,1%) إلى (76,4%) ثم إلى (77,2%) ، لكنه عاد للهبوط إلى (61,5%) ثم إلى (56,3%) وربما يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار القات التي تدخل قيمته ضمن إجمالي قيمة الانتاج الزراعي ، إضافة إلى أن المجتمع اليمني تغلب عليه صفة المجتمع الزراعي ، لذلك فإن جهود المزارع اليمني تتجه نحو إنتاج الغذاء من المحاصيل الزراعية أكثر من اتجاهها نحو الحصول على هذا الغذاء من الثروة الحيوانية أما الانخفاض فيعود سببه إلى التدهور الاقتصادي الناتج عن حالة اللا استقرار في اليمن بعد 2011م واندلاع الحرب والحصار وما سببه ذلك من ارتفاع في أسعار مدخلات الانتاج المختلفة .

جدول (5) نصيب الفرد من قيمة إنتاج الغذاء (ريال) للفترة (1995-2015م)

البيان	1995		2000		2006		2011		2015	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الانتاج الزراعي	5877	70,1	10497	76,4	21538	77,2	39259	61.5	37462	56.3
الانتاج الحيواني	1806	21,6	2201	16	4052	14,5	19665	30.8	28904	43.4
الانتاج السمكي	697	8,3	1049	7,6	2308	8,3	4884	7.7	219	0.3
الإجمالي	8380	100	13747	100	27898	100	63808	100	66585	100

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على الجداول (4)،(9) و(10) .

تعاني الأرض الزراعية المخصصة لإنتاج المحاصيل الزراعية ، من توسع زراعة القات التي اقتطعت أكثر من (10%) من الأرض الزراعية والمشكلة الكبيرة تتمثل في أن الدخل الكبير والسريع يأتي من محصول القات من خلال ارتفاع أسعاره وصلاحية شجرته للإنتاج المتكرر عدة مرات في السنة ، ولا يحتاج سوى توفير مياه الري ، واستخدام المبيدات والسموم المختلفة التي تساعده على ذلك، وهذا أدى إلى تحول مساحات من الأراضي الزراعية الخصبة إلى زراعة هذا المحصول الضار، وتحول المزارعين إلى زراعته بدلا من زراعة المحاصيل الاستراتيجية ذات الفائدة الحقيقية والمردود الاقتصادي للمزارع وللوطن مثل زراعة الحبوب والفواكه والمحاصيل النقدية ، وتحول بعضهم إلى تجار لهذا المحصول في الأرياف وفي المدن على السواء ، وأصبحت المساحة المزروعة به تتزايد باستمرار على حساب المحاصيل النافعة ولمعرفة النسب التي يأخذها كل محصول من إجمالي المساحة المزروعة فإن الجدول (6) يوضح ذلك ، ويلاحظ منه ما يأتي :

أن نسبة المساحة المزروعة بالقات ارتفعت من (7,7%) عام 1995م إلى (9,2%) عام 2000 ثم إلى (10,4%) عام 2006 وإلى (11,5) عام 2011 ثم إلى 14,2%) في عام 2015م .

تناقصت نسبة المساحة المزروعة بالبقوليات من (4,7%) إلى (4,6%) ثم إلى (3,6%) إلى (3,2%) في الأعوام السابق ذكرها على التوالي لتعاود الارتفاع إلى (3,5%) في 2015م .

جدول (6) المساحات المزروعة بالمحاصيل الزراعية (هكتار) للفترة (1995-2015م)

البيان	1995		2000		2006		2011		2015	
	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
الحبوب	733195	63,4	619583	55,6	756961	57,8	784844	55,6	585659	50
البقوليات	54174	4,7	51450	4,5	47314	3,6	45684	3,2	40889	3,5
الخضروات	53522	4,6	64953	5,8	75686	5,8	80795	5,7	69617	5,9
الفواكه	74862	6,5	91057	8,2	84944	6,5	93989	6,7	91447	7,8
الأعلاف	84558	7,3	116165	10,4	127832	9,8	155248	11	137730	11,7
المحاصيل النقدية	67357	5,8	68963	6,2	80405	6,1	88785	6,3	80288	6,8
القات	88939	7,7	102934	9,2	136138	10,4	162584	11,5	166957	14,2
الإجمالي	1156607	100	1143441	100	1309279	100	1411929	100	1172180	100

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الاحصاء السنوي للأعوام 1997و 2000و2006و2015م .

ج- تناقصت نسبة المساحة المزروعة بالحبوب من (63,4%) إلى (55,6%) بين عامي 1995و2000م ، لكنها عادت فارتفعت إلى(57,8%) في عام 2006م لتعاود الانخفاض مجدداً لتصل إلى (50%) عام 2015م .

د- تزايدت نسبة المساحة المزروعة بالفواكه من (6,5%) في عام 1995م إلى (8,2%) في عام 2000م ، ولكنها انخفضت إلى (6,5%) في عام 2006م لتعاود الارتفاع مجددا إلى (6,7%) عام2011 ثم إلى (7,8%) عام 2015م .

هـ- تزايدت نسبة المساحة المزروعة بالمحاصيل النقدية من (5,8%) إلى (6,2%) ثم (6,1%) ثم (6,3%) ثم إلى (6,8%) بحسب السنوات المذكورة آنفاً على التوالي .

وهكذا يتضح أن هناك تدهوراً في الانتاج الزراعي وتدهوراً في مساحة الأراضي المزروعة ، وذلك يرجع إلى عدة عوامل أهمها ما يأتي:-(26)

- هجرة اليد العاملة من الريف إلى المدن وإلى خارج القطر .
- الاعتماد على الأساليب التقليدية في الزراعة .
- قلة المياه سواء مياه الأمطار أو المياه الجوفية .
- شحة الموارد المالية لدى المزارعين .
- صغر حجم الحيازات الزراعية وتشتتها مما يعيق استخدام الميكنة الزراعية .
- انتشار وتوسع زراعة القات على حساب البن والمحاصيل الزراعية الأخرى .
- التزايد السكاني الكبير أدى هو الآخر إلى تناقض متوسط نصيب الفرد من الانتاج الزراعي
- ارتفاع أجور الأيدي العاملة في الزراعة مما يجعل الانتاج الزراعي غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية ، وبالتالي دفع المزارعين إلى ترك أراضيهم الزراعية.
- الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وبالذات ضواحي المدن .
- ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية مثل البذور ، الأسمدة ، الآلات ، المبيدات الحشرية ، الوقود ....الخ .
- غياب المؤسسات التسويقية التي تساعد على تصريف المنتجات الزراعية محلياً وخارجياً

ثالثاً الإنتاج الحيواني :

يعد الانتاج الحيواني في اليمن عنصراً مكملاً للإنتاج الزراعي ، ويشير الوضع الحالي للإنتاج الحيواني إلى تطور هذا الانتاج ، ويمكن ملاحظة هذا التطور من خلال الجدول (7) الخاص بأعداد الثروة الحيوانية ومعدل نموها .

---

(26) أنظر كل من : هاشم ،عبد المؤمن أحمد وآخرون ، السكان والتنمية الزراعية ، وثائق المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية ، صنعاء 1991م ، ص667- 669، والحجري ، علي صالح ، سياسات التنمية الزراعية في الجمهورية اليمنية ، دراسات في الاقتصاد اليمني ، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني ، تنظيم مجلة الثوابت ، تحرير أحمد علي البشاري ، ط1 ، 2996م ، ص273 -180، والشميري ،خالد محمد عبد الستار ، النمو السكاني ومشاكله في محافظة صنعاء للفترة (1975- 1986) ، ماجستير آداب في الجغرافيا جامعة بغداد 1996م ، ص152.

جدول (7) أعداد الثروة الحيوانية (ألف رأس) ومعدل نموها بين عامي 1995 -2015م .

السنة	الضأن	الماعز	الأبقار	الجمال
1995	3751	3328	1174	175
2000	4804	4252	1339	190
2006	8197	8042	1464	359
2011	9358	9106	1654	4356
2015	9572	9267	1749	4548
معدل النمو السنوي	7.8	8.9	2.4	124.9

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : الجهاز المركزي للإحصاء ، كتب الإحصاء السنوي للأعوام 1997و2000و2006م ،2011، 2015م .

وبالنظر إلى الجدول (7) يلاحظ منه ما يأتي :-

هنالك تزايد مستمر لأعداد الضأن خلال فترة الدراسة بين عامي 1995و 2015م ، وبمتوسط معدل نمو سنوي لفترة الدراسة 7,8% .

هنالك تزايد مستمر لأعداد الماعز خلال الفترة 1995من عام إلى عام 2015م ، وبمتوسط معدل نمو سنوي لفترة الدراسة 8,9% .

هنالك تزايد مستمر لأعداد الأبقار خلال نفس الفترة ، وبمتوسط معدل نمو سنوي 2,4% وهذا المعدل المنخفض مؤشر على وجود معوقات في نمو أعداد الأبقار والتي قد يكون من أهمها ذبح صغار الأبقار (الرضيع) .

هنالك تزايد مستمر لأعداد الجمال بين عامي 1995 و2015م، وبمتوسط معدل نمو سنوى قدره 124,9% وهذا المعدل مرتفع ومبشر .

وهكذا يتضح ان معدل النمو للثروة الحيوانية في اليمن مرتفع خلال الفترة المدروسة (1995 - 2015م)، وخاصة بالنسبة للضأن والماعز والجمال إذ يلاحظ أن هذا المعدل هو أعلى من معدل نمو السكان الذي يبلغ (3,5%) , ولا شك أن الاستمرار في ارتفاع هذه المعدلات يبشر بالخير إذ أن ذلك سيؤدي قريباً إلى الاكتفاء الذاتي منها .

أما بالنسبة لمنتجات الثروة الحيوانية من اللحوم والحليب والبيض فالملاحظ أن اليمن مثلها مثل غيرها من الأقطار العربية الأخرى إذ يحصل السكان على (92%) من الطاقة الغذائية من مصادر

نباتية ، بينما يحصلون على (8%) فقط من المصادر الحيوانية ، ويحصلون على (80%) من البروتينات من المصادر النباتية و(20%) فقط من المصادر الحيوانية بينما يلاحظ أن السكان في الدول الصناعية يحصلون على (70%) من الطاقة من المصادر النباتية ويحصلون على (28%) فقط من البروتينات.(27)

أما بالنسبة لنصيب الفرد اليمني من منتجات الثروة الحيوانية للأعوام لفترة الدراسة فإن الجدول (8) يوضح ذلك .

جدول (8) نصيب الفرد من كمية وقيمة الانتاج الحيواني للفترة 1995 - 2015م .

	الكمية (كجم)					القيمة (ريال)				
السنة / البيان	1995	2000	2006	2011	2015	1995	2000	2006	2011	2015
لحم أحمر	2,6	2,8	3,3	5,5	7.6	796	932	1005	8402	14468
لحم دجاج	3,1	3,6	5,2	6,5	6.6	608	802	1973	4580	6577
حليب وجبن	10	9,8	9,9	13,3	13.3	240	245	495	4001	4715
بيض (عدد)	23,3	33	43,1	50	49	128	181	534	1251	1446
العسل	0,009	0,010	0,085	0,11	0.096	35,1	40,9	44,9	1120	806
نصيب الفرد من القيمة الإجمالية						1806	2201	4052	19353	28013

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على الملحق (2)

وبالنظر إلى الجدول (8) يلاحظ ما يأتي :-

بلغ متوسط نصيب الفرد من لحوم الحيوانات (اللحوم الحمراء) (2,6) و(2,8) و(3,3) و(5,5) و(7,6) كيلو جرام ، بينما حصل الفرد من قيمة هذه اللحوم (796) و(932) و(1005) و(8402) و(14468) ريالاً للسنوات 1995،2000، 2006، 2011، 2015م على التوالي .

بلغ متوسط نصيب الفرد من لحوم الدواجن (3,1) و(3,6) و(5,2) و(6,5) و(6,6) كيلو جرام ، بينما كان نصيبه من قيمتها (608) و(802) و(1973) و(4580) و(6577) ريالاً للسنوات سالفة الذكر على التوالي.

(27) القاسم ، صبحي ، ملخص كتاب نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، الاردن ، 1982م، ص15و16 .

بلغ متوسط نصيب الفرد من الحليب (10) و(9,8) و(9,9) و(13,3) و13,3) كيلوجرام بينما حصل من قيمته على (240) و(245) و(495) و(4001) و(4715) ريالاً للسنوات سالفة الذكر على التوالي .

بلغ متوسط نصيب الفرد من البيض (23,3) و)33) و(43,1) و(50) و(49) بيضة ، بينما بلغ ما حصل عليه من قيمة البيض (128) و(181) و(534) (1251) و1446) ريالاً على التوالي .

بلغ متوسط نصيب الفرد من العسل نسباً ضئيلة جداً تراوحت بين (0,009) كجم أو ما يساوي (9 جرامات) في عام 1995 م و(10جرامات) عام 2000م، و(85 جراماً) عام 2006م ، و(110 جرامات) عام2011 و(96 جراماً) عام 2015م أما القيمة فقد بلغ متوسط نصيب الفرد منها (35,1) و(40,9) و(44,9) و(1120) و806) ريالاً على التوالي .

بلغ متوسط نصيب الفرد من مجموع قيمة منتجات الثروة الحيوانية (1806) و(2201) و(4052) و(19353) و(28013) ريالاً في الأعوام 1995و2000و2006و 2011و2015م، وعلى الرغم من تزايد متوسط نصيب الفرد من قيمة الانتاج الحيواني فإن الملاحظ من الجدول السابق (5) أن نسبته من إجمالي نصيب الفرد من قيمة الغذاء انخفضت من (21,6%) إلى (16%) ثم إلى (14,5%) خلال الأعوام 1995 و2000و2006 لكنه عاد إلى الارتفاع إلى (30,8%) و(43,4) في عامي 2011و2015م على التوالي .

وعلى الرغم من أن هناك تزايد في متوسط نصيب الفرد من كمية وقيمة الانتاج الحيواني إلا أن الملاحظ إن انتاج الرأس الواحد من الأغنام او الأبقار لا يعطي من اللحوم أو الألبان أو الصوف إلا أقل من مثله في الدول الأخرى,(28) وهنالك عدداً من العوامل تؤدي إلى مثل هذا الانخفاض , وتتمثل هذه العامل بكل مما يأتي:(29)

- تدهور السلالات .
- سوء التغذية بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف وقلة المراعي .
- انتشار الأمراض وعدم توفر الرعاية البيطرية .
- يمكن إضافة عامل آخر وهو أكثر وضوحاً في اليمن , ويتمثل هذا العامل في استخدام الحيوان في الأعمال الزراعية .

---

(28) الأشعب ، خالص ، اليمن –دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، 1982، ص182 -188 .

(29) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، كتاب مرجعي في التربية السكانية ، الجزء الرابع ، السكان والاقتصاد في الوطن العربي ، ط1، الأردن 1990م ، ص82.

رابعاً : الإنتاج السمكي :

تأتي أهمية الثروة السمكية من أنها تعد مكملة للثروة الحيوانية كمصدر هام للبروتين للسكان ، كما أنها تشارك في التخفيف من حدة البطالة ، وذلك من خلال استيعابها لعدد كبير من الأيدي العاملة ، وتتوفر لليمن إمكانية طبيعية وبشرية لتكون واحدة من أهم الدول المنتجة على مستوى العالم ومن أهم تلك المقومات ما يأتي :-

موقع اليمن : تقع على البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن ، ومشرفة على المحيط الهندي وتمتلك سواحل طويلة تصل إلى أكثر من 2000كم .

امتلاك اليمن لعدد كبير من الجزر وأهمها : سقطرى ، عبد الكوري ، سمحة ، درسة) في البحر العربي ، وجزر البحر الأحمر التي يصل عددها إلى (112) جزيرة وأهمها كمران ، حنيش الكبرى والصغرى ، زقر ، الزبير ، الطير.(30)

جـ - تشتهر مياه السواحل اليمنية بغناها بالأسماك والأحياء البحرية الأخرى .

د - حدوث ظاهرة التقلب الرأسي للمياه مما جعلها واحدة من أهم مناطق تواجد الأسماك في العالم.

هـ - تنوع الأسماك في اليمن ومنها : التونة والماكريل والسردين والديرك والبياض والرنجة والقرش والعربي والجمبري,(31) والنادرة مثل الجمبري والشروخ التي يكثر الطلب عليها في الأسواق الأوربية .

و - وفرة الأيدي العاملة : تتميز اليمن بكثافتها السكانية ، وبكثرة الباحثين على فرص العمل أينما وجدت.(32)

و تنتشر مراكز الصيد على طول السواحل اليمنية الجنوبية والغربية،(33) والجدول (9) يوضح نصيب الفرد من كمية وقيمة الأسماك المصطادة في الجمهورية اليمنية للأعوام 1995 إلى 2015م .

جدول (9) نصيب الفرد من كمية وقيمة الانتاج السمكي للأعوام 1995– 2015م.

الإنتاج	الكمية (طن)					القيمة (مليون ريال)				
	1995	2000	2006	2011	2015	1995	2000	2006	2011	2015
أسماك السطح	84298	120017	184623	184413	8722	10369	16562	38586	92207	4078

(30) الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000م ، مصدر سبق ذكره ، ص205

(31) الأشعب ، خالص ، اليمن – دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي ، مصدر سبق ذكره ، ص189.

(32) الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي 2006م جدول (6) ، مصدر سبق ذكره ..... أنترنت

(33) الحفيان ، عوض إبراهيم عبد الرحمن ، الجغرافيا العامة للجمهورية اليمنية ، عوامل التباين والـآلف في البيئة اليمنية ، جامعة صنعاء ، كلية التربية بأرحب ، مؤسسة الميثاق للطباعة والنشر ، صنعاء ، 2994م ، ص251.

أسماك الأعماق	132	8559	26382	27662	2825	16	1181	5156	13831	1321
أحياء بحرية	1548	6157	18655	18441	945	334	1465	8526	10364	442
الإجمالي	85978	134733	229660	230516	12492	10719	19208	52268	116402	5841
نصيب الفرد*	5,6	7,4	10,1	9,7	0,5	697	1049	2308	4893	219

(*) نصيب الفرد (الكمية كجم – القيمة ريال) .

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على : الجهاز المركزي للإحصاء ، كتب الإحصاء السنوي للأعوام 1997و2000 و2006و2011و2015 م

وبالنظر إلى الجدول (9) يلاحظ منه ما يأتي :

بلغت الكمية المنتجة من الأسماك والأحياء البحرية (85978) و(134733) و(229660) و(230516) و(12492) طناً للأعوام 1995و2000و2006و2011و2015م على التوالي .

بلغت قيمة الأسماك (10719) و(19208) و(52268) و(116402) و(5841) مليون ريال خلال نفس الفترة على التوالي .

بلغ نصيب الفرد الواحد من لحوم الأسماك بأنواعها المختلفة (5,6) و(7,4) و(10,1) و(9,7) و(0,5) كجم على التوالي ويلاحظ أن نصيب الفرد تزايد خلال 1995 و2000و2006 ثم انخفض في 2011م وبصورة قوية إلى مستويات متدنية في عام 2015م بسبب عدة عوامل أهمها ما تعانيه البلاد من حرب وحصار وما سببه من تدني في مستوى الانتاج السمكي .

يظهر جليا أن حالة الحرب وحالة اللااستقرار الذي تعيشه اليمن في السنوات الأخيرة قد أثر تأثيراً واضحاً على نشاط الصيد وكل ما يرتبط به وبالتالي التأثير على نصيب الفرد من كمية وقيمة لحوم الأسماك .

وعلى الرغم من امتلاك اليمن للمقومات السابق ذكرها والتي من المفترض أن تجعل اليمن واحدة من بين أهم دول العالم المنتجة والمصدرة للأسماك إلا أن الانتاج ضئيل قياساً بما هو متوقع ومعظمه من أسماك السطح ، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل تتمثل بما يأتي:(34)

استخدام القوارب البدائية في عمليات الصيد التي لا تمكن الصيادين من التوغل في مياه البحر ولهذا كانت عمليات الصيد من النوع الشاطئي .

أن الشباك المستعملة هي الشباك التقليدية العتيقة التي لا تتسع لصيد الأسماك كبيرة الحجم

---

(34) أنظر كل من : متولي ، محمد ، ومحمود أبو العلا ، جغرافية شبه جزيرة العرب ، مصدر سبق ذكره ، ص278 ، ورسول ، أحمد حبيب ، دراسات في الجغرافية الاقتصادية والبشرية لليمن ، ط2 ، دار الكلمة ، صنعاء ، 1985م ، ص122.

ج - لا تتوفر لدى الصيادين الوسائل التي تساعدهم في حفظ الأسماك من التلف بسبب الحر الشديد الذي يسود مناطق الصيد لذلك كانت كميات الأسماك التي تم اصطيادها سنوياً ضئيلة .

د - قلة الطرق ووسائل النقل السريعة التي تربط بين الساحل والأسواق المستهلكة للإنتاج في الداخل .

هـ - قلة الخبرة والكفاءة لدى الصيادين .

و – حالة الحرب في اليمن وما تفرضه من حصار على الصيادين ومنعهم من ممارسة الصيد خوفاً على حياتهم من الاستهداف من أطراف النزاع .

ز- انقطاع الكهرباء وما يسببه من تلف المنتجات البحرية لعدم توفر مراكز التبريد والتعليب .

وأخيراً ينبغي التأكيد هنا على أنه وعلى الرغم من أن اليمن قد حققت قدراً كبيراً في إنتاج الغذاء – إذ أنها حققت فائضاً في إنتاج الفواكه والأسماك وحققت اكتفاءً ذاتياً تقريباً من الخضروات والحليب والجبن – ولكن النقص في الانتاج الغذائي يظهر واضحاً عند قياس نصيب الفرد اليمني بدول العالم وحتى عند مقارنته بنصيب الفرد العربي ، إذ يلاحظ من الجدول(10) أن نصيب الفرد العربي من المنتجات الغذائية – باستثناء الخضر والفاكهة – هي أدنى من المتوسط العالمي للفرد ـ أما بالنسبة لنصيب الفرد اليمني فإنه أدنى من المتوسط العالمي للفرد من المنتجات الغذائية ، وهو أدنى من المتوسط العربي باستثناء لحوم الأسماك ، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه بالرغم من أن نتيجة المقارنة بين نصيب الفرد اليمني والفرد في الوطن العربي والعالم هي ليست في صالحه ، فإن النمو الذي وضحته بيانات الدراسة تؤشر لتطور مستقبلي يمكن أن يردم أو يقلل من الفجوة بين نصيب الفرد اليمني وشقيقه العربي والفرد على مستوى العالم إذا ما أُطر النمو ضمن خطط تنموية متوازنة .

جدول رقم (10) نصيب الفرد اليمني

من بعض المواد الغذائية مقارنة بالوطن العربي والعالم

البيان	العالم*	الوطن العربي*	اليمن**
الحبوب	340	164	32,1
القمح	101	77	6,3
الخضر	84	108	40
الفاكهة	67	73	38,1
اللحوم	33	16,4	8,5
الحليب والجبن	95	53	9,9
الأسماك	18,3	7	10,1

نصيب الفرد (كجم /فرد /سنة)

المصدر :الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

(*) عبد السلام , محمد السيد ، الأمن الغذائي للوطن العربي ، عالم المعرفة 1998م ، ص54 .

(**) الجداول (2،6،7) .

التوسيع في مكونات التجارة الخارجية يمثل اهم المتغيرات الهيكلية في الاقتصادات النامية ومنها اليمن، وأن تعاظم المقدرة التصديرية : يقترن بشكل مباشر بتعظيم القدرة الاستيرادية. إلا أن ذلك لا يتفق ونتائج المؤشرات؛ إذ اتضح أن هناك اعتمادا كبيراً على الواردات الزراعية والغذائية، وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على أن اليمن تعرض أمنها الغذائي لمخاطر كبيرة، ولا سيما أن حالة كهذه لا تتفق مع قاعدة الموارد المتاحة في اليمن ، سواء البشرية أو الطبيعية أو الرأسمالية، ولهذه المشكلة أبعادها الاقتصادية والسياسية، لا سيما وأن النظام العالمي الجديد. يغلب عليه صفة التكتلات الإقليمية والمنافسة في ضوء تحرير التجارة وإلغاء القيود المفروضة علي التجارة، وان الأثر النهائي لتحرير التجارة الزراعية الدولية في الزراعة باليمن والامن الغذائي في المدي القصير، هو تعرض اليمن لخسائر جراء اعتمادها الكبير علي الواردات الغذائية؛ فارتفاع العجز في الميزان التجاري الزراعي والغذائي ناتج من كون الواردات الغذائية تشكل جزءاً كبيراً من الطلب في صورة الإنفاق الاستهلاكي التي أظهرت ارتفاعا إذا ما قورنت بالصادرات الغذائية وقدر الفارق ب(1- 5) أضعاف نسبة مساهمة الأخيرة في الصادرات الكلية، وأن نقص الواردات الغذائية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة مستويات التضخم إن لم تستجب الموارد لزيادة الإنتاج الغذائي جراء ارتفاع أسعارها. وعليه، يتطلب أن يتم توجيه النقد الأجنبي باتجاه توفير الواردات الغذائية لضمان استقرارها وتأمين انسيابها للوفاء بالطلب

المتوقع عليها . أما على المدى البعيد، فقد تتمكن اليمن من تحرير تجارة السلع الزراعية من خلال إعادة توظيف مواردها بالشكل الذي يحقق المزايا النسبية التي تتوفر فيه كثير من السلع الزراعية.

فقد شكل الطلب على الوقود الحيوي، عاملا فاعلا في المنحنى التصاعدي لأسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية، وبذلك يبدو أن أثر الوقود الحيوي في الأمن الغذائي وارتفاع أسعار الغذاء يرتبط إلى حد بعيد بتدابير السياسات الاقتصادية الزراعية التي أدت إلى تفاقم الضغوط السوقية وتشوهاتها؛ إذ بدأ العديد من بلدان العالم، وبشكل خاص البلدان المنتجة الرئيسية لمحاصيل الحبوب، باتباع سياسات تجارية تقتل أو تمنع تصدير محاصيل الحبوب، ولا سيما القمح والذرة، لاستخدامها في إنتاج الوقود الحيوي، من خلال فرض ضرائب عالية على صادراتها. وحددت بعض البلدان المصدرة صادراتها منها، الأمر الذي أدى إلى إيجاد صعوبات عديدة في حصول اليمن كمستوردة لاحتياجاتها من تلك السلع. وفي ظل ارتفاع جدول تكاليف الشحن والنقل، تأثرت أوضاع الأمن الغذائي بارتفاع أسعار السلع الزراعية الناتجة مما تم ذكره سابقا، وتأثر الإنتاج الحيواني بزيادة تكاليف الإنتاج.

إن إنتاج هذا الوقود يخفض عرض السلع الغذائية في السوق، ولا سيما أن الطلب الفعلي على البذور والسكر والزيوت والمواد الغذائية الأساسية يفوق الطلب عليه، وذلك باعتبار أن الاكتفاء الذاتي منخفض للسلع المذكورة، وخاصة عندما تكون أسعار النفط والمواد الأولية في صالح إنتاج الوقود، وهذا يعني وجود طلب إضافي يؤثر في حركة الأسعار إلى الأعلى، إذ إن الزيادة البالغة 40 مليون طن من الذرة من مجموع استخدام العالم قد استوعبت مصانع إنتاج الإيثانول وحدها ما يقرب من 30 مليون طن للعام ٢٠٠٧، وقد حدث معظم هذا التوسع في الولايات المتحدة التي هي أكبر منتج ومصدر للذرة في العالم. وترتبط شدة رد فعل الأسعار بسرعة وتيرة تحقق تزايد هذا الطلب.

استهدفت إصلاحات سياسات الاقتصاد الكلي التي حدثت من قبل الحكومة بالتنسيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين في عام 1995الحد من التحيز تجاه القطاع الزراعي، الذي نشأ عن الضرائب المباشرة وغير المباشرة على القطاع المذكور، فضلا عن أسعار الصرف المبالغ فيها التي تسببت بآثار سلبية في الصادرات، وللحماية الشديدة غير المبررة للنشاط الصناعي. وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات كانت مفيدة مرحلية، إلا أنها خلقت حالة عدم التوازن بين القطاعين المذكورين من حيث معدل التبادل التجاري، مما تطلب الحاجة إلى مزيد من التدخل من أجل إقرار بيئة سياسات الاقتصاد الكلي أكثر استقرار وفاعلية وقابلية للتنبؤ تؤدي إلى النمو الاقتصادي، ولا سيما النمو الغذائي. وقد كان، حتى وقت قريب، ينظر إلى صياغة سياسات التجارة بالمنتجات الزراعية على أنها مسؤولية الحكومة وكبار المنتجين، وبعبارة أخرى مزيد من مساهمة الدولة في صياغة السياسات الاقتصادية

الزراعية. وفي هذا الإطار أخذ القطاع الخاص دورا هاماً- حيث ما زالت المؤسسات الحكومية غير الكفؤة في مجال الإنتاج الزراعي والتقدم نحو نمو اقتصادي مستدام، ورغم اتباع اليمن نهج وسياسة عملية الخصخصة في كثير من المشاريع غير فعالة بمفاهيم اقتصاد السوق، وبات من الضروري التوسع في الأنشطة الخاصة لتفعيل القدرة على المنافسة بالتنسيق مع دور الدولة من خلال القطاع العام؛ فالنمو الاقتصادي المستدام يتطلب تنمية متوازنة بين القطاعين المذكورين، وإن هذا التوازن مسألة ديناميكية لا ساكنة، الأمر الذي سيؤدي إلى فاعلية كلا الاتجاهين، السوق من جانب، والسياسات من جانب آخر.

ومع بداية عقد النصف الثاني من التسعينات اتخذ اليمن خيار الخصخصة علاجاً للعديد من السلبيات التي واجهتها خلال العقد المذكور، ولا تزال تواجهها السياسات الاقتصادية. وقد تأثرت تلك البلدان بسياسات الصندوق والبنك الدوليين في مسألة الإصلاح الاقتصادي، ودأب معظمها علي اتباع سياسة التحرر الاقتصادي تعتمد في مضامينها علي العديد من الافتراضات، لعل من أهمها الاعتماد الرئيسي علي آلية السوق أساساً لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل. إلا أن التجارب تشير إلى أن هذه البرامج قد رافقها العديد من المشكلات الخاصة بفشل السوق، وعجز الحكومات في أحيان ليست بالقليلة، منها ما هو مرتبط بهيكلية عمل وآلية السوق، ومنها ما هو مرتبط بغياب المؤسسات . لذا فإن هناك حاجة دائمة إلى الدور الحكومي الذي يهدف إلى دعم الكفاءة الاقتصادية، وإعادة توزيع الدخل، بدلا من الأهداف الإدارية والسياسية للتدخل؛ فالعمل ضمن إطار المؤسسات الحكومية يعمل على معالجة الآثار السلبية لعمل السوق، وتبنى سياسة ملائمة لتطوير الهيكل التنظيمي معتمدة على التعاون بين مؤسسة السوق والمؤسسات غير السوقية، بالشكل الذي يقلل إلى أدنى مستوى الآثار السلبية اقتصادية واجتماعية.

وهذا يتطلب أن يكون على أنماط التدخل لرسم السياسات الزراعية في اليمن أن تحقق التوازن في اتجاهين:

الاتجاه الأول: عدم إعطاء قوى السوق وآلياته الحرية الكاملة في توجيه الموارد، بل استخدام الموارد بالقدر الذي يخدم السياسات الزراعية، مع مراعاة خصوصية كل بلد من البلدان ؛ إذ إن التحكم في توجيه الموارد يعتبر مسألة ضرورية في الأسواق كافة، حتى تلك التي تتسم بالتنافسية.

أما الاتجاه الثاني: فهو مراعاة الآثار المترتبة على إعادة تخصيص الموارد الزراعية في المديين المتوسط والطويل، والتباين النسبي في استخدامها، نتيجة تباين السياسات الزراعية التي يترتب عليها تباين في أنماط التدخل وتوجيه الموارد الزراعية، بحيث يبقى قدر من الحوافز الكافية لتعظيم الناتج الزراعي في المدى القصير.

يحتاج تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والزراعية والسمكية إلى رؤوس أموال كبيرة، وقد لجأت اليمن مثلها مثل الدول العربية النامية إلى الاستدانة، سعيا منها إلى تمويل برامجها التنموية، إلا أنها لم تحقق التنمية المنشودة، كما لم تتمكن من سداد ديونها مثلها مثل الدول العربية، نتيجة للركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي وكذلك التقلبات الواسعة في أسعار المواد الأولية، والتراجع الكبير في أسعار النفط، فضلا عن العجز في الموازنات العامة والتضخم الذي أثر في قيمة العملات المحلية، الأمر الذي انعكس سلبا على معدلات النمو في هذه البلدان، ودفعها إلى المزيد من القروض، وإعادة جدولة ديونها على وفق شروط الدائنين في (نادي باريس).

ويمثل الدين العام في لحظة معينة حجم الاقتراض السابق لتلك اللحظة الذي لم يسدد بعد. وينشأ الدين الخارجي نتيجة لتمويل العجز المالي الحكومي الذي يستخدم لمواجهة - الطلب على السلع المحلية والسلع المستوردة، إلا أن لجوء الحكومة اليمنية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز يؤدي إلى تراكم الدين، ومن ثم يترك آثاره السلبية في النمو الاقتصادي على المدى الطويل . وقد واجه العديد من البلدان مشكلات تتعلق بخدمة الدين، وانكشفت أزمة ديون دولية على أثر الارتفاع الشديد والمفاجئ في أسعار النفط الذي رافقه ارتفاع في أسعار الفائدة ، وبالعودة لأزمة الغذاء العالمية عام ٢٠٠٨ الناجمة عن التغيرات في أسعار النفط التي ترتب عليها ارتفاع أسعار السلع الغذائية، فتزايد الاعتماد على الإقراض الخارجي لتمويل الإنفاق الاستهلاكي للسلع المذكورة وزيادة الدعم الحكومي، التي نجم عنها عجز في الموازنة العامة في العديد من البلدان المقترضة.

إن لسياسات البلدان المصدرة للغذاء تأثيرات في العوامل الهيكلية التي تساهم في ارتفاع أسعار الغذاء، في مقدمتها قيود التصدير، وارتفاع أسعار الطاقة ومدخلات الإنتاج الزراعي، والتغيرات في قيمة العملات الأجنبية التي تؤدي إلى توجيه تلك المحاصيل نحو استخدامات غير غذائية، وتساهم في إحداث ضغوط على الأسعار المحلية في العديد من البلدان النامية، وإن كان مدى التأثير يتفاوت مع مدى اعتماد تلك البلدان على الواردات. وقد حدثت تلك ..ان المخزونات العالمية من الحبوب الغذائية، التي ترتب عليها حدوث ارتفاع في أسعارها في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع جدول التكاليف، وتزايد الطلب علي الغذاء وبعض المحاصيل التي تستخدم في انتاج مصادر بديلة للطاقة.

الفصل الثاني

مؤشرات الفجوة الغذائية وتأثيرها على الأمن الغذائي وتأثرها بالحرب

المبحث الأول: الفجوة الغذائية في اليمن :

الفجوة الغذائية عبارة عن فراغ أو نقص بين إنتاج السكان من سلعة الغذاء لاسيما الحبوب منها وبين احتياجاتهم الفعلية وهذا الفراغ ناتج عن الزيادة المطردة في الطلب على هذه السلعة يقابلها تدني في الانتاج الناجم هو الآخر عن قلة استثمار الموارد الطبيعية لاسيما الزراعية منها بحيث تؤدي هذه الاستثمارات إلى رفع الإنتاج والإنتاجية حتى تتوافق إيجابياً مع تلك الاحتياجات.(35)

إن هذا يعني أن الفجوة الغذائية هي عكس مفهوم الاكتفاء الذاتي والذي يعد هدفاً رئيساً على طريق تحقيق الأمن الغذائي ، ولهذا تسعى كل دول العالم – بما في ذلك اليمن – إلى زيادة الإنتاج المحلي لبلوغ هذا الهدف ، ويشار إلى الاكتفاء الذاتي عادة على أنه مدى تلبية الاستهلاك الغذائي في بلد ما من الانتاج المحلي ، ويمكن اعتبار هذا النوع من الاكتفاء والفجوة الغذائية المحسوبة على هذا الأساس من المؤشرات الاقتصادية ، فهي تأخذ في الاعتبار الميزان التجاري للسلع الغذائية إلا أن هذا النوع من الاكتفاء لا يبين مدى تلبية حاجة الجسم الحقيقية من الغذاء ، ولهذا فإنه من الأدق أن يعد هذا النوع من الاكتفاء اكتفاءً ظاهرياً ، وأن الفجوة المحسوبة على هذا الأساس هي فجوة ظاهرية.(36)

الإنتاج الغذائي في اليمن حقق نسباً متفاوتة من الاكتفاء الذاتي الظاهري للمجموعات الغذائية المختلفة ، وحسب المعطيات المتوفرة لعام 2000م، والتي تم معالجتها في الجدول رقم (9) فإن اليمن تعاني من فجوة غذائية في مجموعات غذائية هامة ، ويمكن توضيح هذه الفجوة من خلال النقاط الآتية:

الحبوب :

أنتجت اليمن (863934) طناً من الحبوب المتنوعة (قمح ، ذرة شامية ، ذرة ، دخن، شعير) ، وهذه الكمية المنتجة هي أقل من ثلث الاستهلاك إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب (22%) ، بينما بلغ نصيب الفرد السنوي من مجموع الحبوب –المنتج محلياً والمستورد من الخارج (154,6) كيلو جرام

---

(35) العماري ، محمد حزام صالح ، جغرافية الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية ، مركز عبادي للدراسات والنشر والتوزيع 2003م ،ص32,

(36) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، كتاب مرجعي في التربية السكانية ، الجزء السادس ، السكان والصحة والتغذية في الوطن العربي ، مصدر سابق ،ص105.

ويعد محصول القمح أهم أنواع الحبوب المستهلكة في الجمهورية اليمنية ، إذ بلغ إنتاج اليمن منه (232790) طناً ، بينما بلغت كمية الاستهلاك (3314414) طناً ، وهذه الكمية تشكل (85%) من مجموع الحبوب المستهلكة في اليمن ، أما نسبة الاكتفاء من القمح فقد بلغت (7%) .

الخضروات :

بلغ إنتاج اليمن (1032414) طناً من الخضروات المتنوعة (طماطم ، بصل، بطاطس، شمام، حبحب، خضروات أخرى)، ويلاحظ أن هذه الكمية تغطي الاستهلاك وتحقق فائض للتصدير ، إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي (104%) بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الخضروات (39,5) كجم في السنة.

الفواكه :

بلغ إنتاج اليمن (999256) طناً من الفواكه المتنوعة [تمور, موز، عنب، برتقال، يوسفي ،باباي، (عَنب)، فواكه أخرى] ،وتعد الكمية المنتجة كافية للاستهلاك بل واصبح لدى اليمن فائضاً للتصدير ، إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي (110%)وبلغ نصيب الفرد السنوي من الفواكه(35,5) كجم

والملاحظ هنا أن إنتاج الخضروات الفواكه قد حقق فائضاً للتصدير، ولكن إنتاج اليمن من الحبوب لا زال يعاني من نقص كبير في تلبية استهلاك السكان ، ويفسر البعض تراجع الانتاج الزراعي وخاصة إنتاج الحبوب بأنه قد حدث لصالح زراعة المحاصيل النقدية ، كنتيجة لانفتاح الجمهورية اليمنية على العالم الخارجي والهجرة ، الأمر الذي ترتب عليه الاعتماد على استيراد المواد الغذائية من الخارج ومن أجل تغطية استهلاك المواطنين.(37) بينما يرى البعض أن السبب يرجع إلى أن القطاع الخاص المشجع من قبل الدولة للاستثمار في القطاع الزراعي قد ركز استثماراته في مجال إنتاج الفواكه والخضروات ، والتي انتشرت مزارعها في عدد من محافظات الجمهورية ، بينما لم يشهد مجال إنتاج السلع الغذائية الاستراتيجية كالحبوب نفس الاهتمام،(38) والباحث لا يرى أن هنالك تعارض بين التفسيرين إذ أنهما يكملان بعضهما في تفسير المشكلة إذ أنه على الرغم من تزايد المساحة المزروعة بالحبوب بين عامي 1995 و2015م ، وارتفاع نصيب الفرد فإن هذا الانتاج لم يحقق إلا نسبة ضئيلة من الاكتفاء الذاتي (22%) فقط ، وهي الأقل بين نسب المنتجات الأخرى باستثناء الأرز الغير منتج محلياً .

---

(37) شجاع الدين ، أحمد محمد ، حركة القوى العاملة اليمنية المهاجرة ، والمشاكل والمعوقات وسبل معالجتها ، مجلة كلية الآداب ، جامعة صنعاء ، العدد (18) لسنة 2995م ، ص39.

(38) قحطان ، محمد علي ، السكان وصحة المرأة ـ التأثيرات السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، العدد 29، يوليو 2004م ، ص29.

جدول رقم (1) الفجوة الغذائية في الجمهورية اليمنية مقدرة بالكيلو جرام (*)

البيان	الإنتاج	الواردات	الصادرات	الاستهلاك	نسبة الاكتفاء	معدل نصيب الفرد السنوي
الحبوب(**)	863934	3036522	170	3900286	22	154.6
القمح	232790	3085173,6	3549,2	3314414	7	131.3
الأرز	0	453854	4107	449747	صفر	17.8
الخضروات	1032414	89325	125824	995915	104	39.5
الفواكه	999256	57100	150715	905641	110	35.9
اللحوم الحمراء	185752	6279	0	192031	97	7.6
الدجاج	166131	119831	0	285962	58	11.3
الأسماك	217,896	5335	163135	157800	138	6.3
الحليب والجبن	356,323	116453	24279	472,776	75	18,7

(*) تم حساب نسبة الاكتفاء من إحصاء عام 2013 لعدم توفر الواردات والصادرات بحسب الكمية بحسب 2015م .

(**) إنتاج الحبوب يشمل أيضاً القمح .

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على كتاب الإحصاء السنوي لعام 2013م .

اللحوم الحمراء :

بلغ إنتاج اليمن (185752) طناً سنوياً من اللحوم الحمراء ، وبلغت كمية الاستهلاك من هذه اللحوم (192031) طناً سنوياً، أي أن كمية الانتاج غطت نسبة عالية من استهلاك اليمن منها ، إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي (97%) ، وبلغ نصيب الفرد السنوي من اللحوم الحمراء (7,6) كيلو جرام .

الدجاج :

بلغ إنتاج اليمن من لحوم الدجاج (166131) طناً ، وبلغت كمية الاستهلاك من هذه اللحوم (285962) طناً ، وتغطي كمية الانتاج أكثر من نصف استهلاك اليمن من هذه اللحوم إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي (58%) ، وبلغ نصيب الفرد السنوي (11,3) كجم .

الأسماك :

بلغ إنتاج اليمن من لحوم الأسماك (217,896) طناً ، وبلغت كمية الاستهلاك من هذه اللحوم (157800) طناً ، وكمية الإنتاج تكفي للاستهلاك المحلي ويبقى جزء من لحوم الأسماك للتصدير ، إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي (138%) ، بينما بلغ نصيب الفرد السنوي (6,3) كيلو جرام ، وجدير بالإشارة هنا إلى أن إنتاج اليمن من اللحوم الحمراء (أبقار ، أغنام ، ماعز وجمال) واللحوم البيضاء

(أسماك ودجاج) بلغ (569779) طناً ، بينما بلغ الاستهلاك من اللحوم الحمراء والبيضاء (635793) طناً ، وهذه الكمية من الانتاج تغطي حوالي (90%) من استهلاك سكان اليمن من اللحوم , وبلغ نصيب الفرد السنوي من إجمالي اللحوم (25,2) كجم .

الحليب والجبن :

بلغ إنتاج اليمن من الحليب والجبن (356,323) طناً ، وبلغت كمية الاستهلاك (472776) طناً ، وبلغت نسبة الاكتفاء من الحليب والجبن (75%) ، وبلغ نصيب الفرد السنوي (18,7) كجم .

وجدير بالإشارة هنا إلى أن الإنتاج اليمني من الغذاء يتجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي ولو بدرجات متفاوتة ، إذ يلاحظ أن الاكتفاء قد تحقق في الخضروات والفواكه والأسماك كما أن نسبة الاكتفاء من لحوم الدجاج قد وصلت إلى أكثر من النصف (58%) والحليب والجبن إلى 75% ولكن ربما أن النمو السكاني السريع يقف عائقاً أمام تحقيق الاكتفاء في بقية المنتجات ، ولكن وعلى الرغم من تحقيق تلك النسب العالية من الاكتفاء في بعض أنواع الإنتاج فإن البيانات المتوفرة عن قيمة الصادرات والواردات من المواد الغذائية تشير إلى وجود عجز في الميزان التجاري ، وهو آخذ في التزايد المستمر ، والجدول (2) يوضح ذلك إذ يلاحظ منه أن اليمن استوردت من الأغذية والحيوانات الحية في عام 1995م بقيمة (14270740) ألف ريال ، وارتفعت قيمة الواردات في عام 2000م إلى (111136589) ألف ريال ، ثم ارتفعت كذلك إلى (164272399) ألف ريال في عام 2006م ،وإلى (597710355) ألف ريال في عام 2011م وانخفضت الواردات إلى (577628911) ألف ريال في 2015م بينما بلغت قيمة الصادرات للسنوات السابق ذكرها (9048228) ألف ريال و(12159636) ألف ريال و(46537043) ألف ريال و(101345748) ألف ريال و(56957130) ألف ريال على التوالي ، وهذا يعني أن العجز في الميزان التجاري بالنسبة للغذاء بلغ (13365912) ألف ريال و(98976953) ألف ريال و(117735356) ألف ريال و(496364607) ألف ريال و(520671781) ألف ريال في الأعوام السابق ذكرها على التوالي ، ولا شك أن هذا يلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الوطني على المدى القريب .

جدول (2) الميزان التجاري الخاص بالمواد الغذائية للأعوام 1995م إلى 2015(*)

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
1995	14270740	904828	13365912-
2000	111136589	12159636	98976953-
2006	164272399	46537043	117735356-
2011	597710355	101345748	496364607-
2015	577628911	56957130	520671781-

(*) القيمة بآلاف الريالات .

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : الجهاز المركزي للإحصاء ،كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 1995 و2000 و2006 و2011و2015م.

و لا بد من الإشارة إلى أن اليمن تمتلك إمكانات طبيعية وبشرية تساعدها في الوصول إلى الأمن الغذائي فهي تتميز بتعدد بيئاتها الجغرافية المناخية والطبوغرافية وتعدد مواردها الطبيعية والبشرية،(39) ولذلك فهي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام بهذه الموارد والاستغلال الرشيد لها والعمل على تنميتها للوصول إلى مستوى الأمن الغذائي .

(39) السعدي ، عباس فاضل التحليل الجغرافي لمشكلة الغذاء في اليمن ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (43) ، السنة الحادية عسرة ، يوليو 2985م ، ص257.

الفصل الثاني

المبحث الثاني :الآثار الاقتصادية على الأمن الغذائي لليمن

في المنحدرات المدرجة اختفت نظم التعاون المتوارثة من الأجداد على أثر هجرة الذكور إلى الخارج، كما لعب غياب أي نظام ينظم عمليات الري بمياه الآبار، سواء كان ذاك النظام تقليديا أم حديثاً دوراً في التوسع غير المنضبط في حفر الآبار في السهول وفي الهضاب، فالمصلحة طويلة الأمد تراجعت أمام الاستثمار الخاص قصير الأمد.(40)

غير أن الزراعة اليمنية تعاني وبشدة من تفتيت الملكية وبعثرتها في وحدات صغيرة يصعب إدارة كل منها اقتصادياً، ولا شك أن النظام السائد للتعاونيات التقليدية سوف يؤدي مستقبلاً إلى زيادة التفتيت في الأراضي الزراعية وسيادة الحيازات الصغيرة(41)، وهذه التجزئة المتوالية للأرض الزراعية تؤثر تأثيراً سلبياً في تطوير الاقتصاد بصفة عامة، فالنمو الذي تشهده المدن والتوسع في حجم النشاطات غير الزراعية لابد أن يقابله نمو مماثل في الإنتاج الزراعي، والمعروف أن الزراعة الصغيرة الخاصة بوسائلها البدائية لا يمكن أن تلبي المطالب الغذائية اللازمة للسكان والمواد الأولية اللازمة للصناعة، وكذلك فإن هناك أخطاراً تكمن في تجزئة الأرض الزراعية، وتتلخص في النقاط التالية:-

- الإخلال بالتوازن الاقتصادي بين القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- انعدام وحدة التناقض بين القرية والمدينة.
- انعدام الأساس المادي للاقتصاد الريفي، وذلك لتعدد نماذج الوحدات الإنتاجية وتعاظم التفاوت الاجتماعي، وإمكانية ظهور عناصر رأسمالية جديدة.

يضيف معدل النمو السكاني المرتفع بواقع 3% سنوياً أفواهاً جديدة ينبغي إطعامها وأيدي عاملة جديدة تبحث عن العمل في حين أن النمو الاقتصادي ضعيف والاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتوفير فرص العمل هي في مستويات متدنية جداً وعملية خلق فرص العمل محدودة خاصة في فئة الشباب، وفي استبيان دولي للمواطنين شارك ما يقرب من 200000 يمني يهدف إلى الاستماع إلى أصوات الناس وأولوياتهم وآرائهم لكي يتم تعريف قادة العالم بها عند البدء بعملية تحديد حزمة الأهداف العالمية القادمة- الأهداف الإنمائية الألفية بعد عام 2015م- جاء بند (فرص عمل أفضل) في المرتبة

---

(40) جمال الدين العاقر: دور التكامل الاقتصاد في تحقيق التنمية الاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، 2014م.

(41) إسماعيل محمد هاشم: التعاون والمسألة الزراعية، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العام الجامعي 68/ 1969، ص63.

الثانية في قائمة أهم الأولويات لليمنيين من بين 16 أولوية (وفقاً لموقع (Data.myworls2015.org).(42)

غير أن اليمن عام 2012 احتلت الترتيب 160 من أصل 180 دولة في مؤشر التنمية البشرية، وبالتالي فهي من أفقر الدول في المنطقة العربية وهي تجابه العديد من التحديات والأزمات، كما أن اليمن شهدت تدهوراً في الأوضاع الإنسانية والمعيشية التي أعقبت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي اندلعت في عام 2011م، بما في ذلك الصراع المسلح، كان الفقر وقلة فرص العمل والتنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة وبالتحديد المياه هي الأسباب الرئيسية وراء اندلاع هذه الاضطرابات الاجتماعية والسياسية(43)، ليعتمد اقتصاد الدولة بشكل كبير على القطاع النفطي حيث يمثل 27% من إجمالي الناتج المحلي، و 50% من موارد الميزانية الوطنية و 70% من الصادرات، ويعتبر معدل النمو السكاني لليمن بواقع 3% أحد أعلى المعدلات في العالم الذي يفوق معدل التنمية الاقتصادية في البلاد ما يقارب نصف عدد السكان هم تحت سن 18 سنة، ونسبة البطالة بين فئة 15- 24 سنة هي 33,7% من الأيدي العاملة، ولقد ازدادت نسبة الفقر من 34,8% في عام 2006م إلى 54,4% في عام 2011م بسبب نقص الإنتاج الزراعي والسمكي وزيادة السكان وهذا ينعكس أثره بشكل كبير على زيادة الطلب على الغذاء.

وقد انخفضت القدرة الشرائية للأفراد والأسر اليمنية وبالأخص قدرة أفقر الناس للحصول على السلع الأساسية- من غذاء وماء وطاقة- في أوقات الضغط الاقتصادي والسياسي، إذ عاش نحو 43% من السكان على دولارين في اليوم أو أقل وذلك عام 2010م وفقاً لصندوق النقد الدولي؛ وتساوي تلك النسبة تقريباً 10.3 مليون شخص بالاستناد على تقدير البنك الدولي لعدد السكان بأنه 24 مليوناً ذلك العام، وينمو عدد سكان اليمن بنسبة 2.9% وفق البنك الدولي، مما يجعله أحد أسرع الدول نمواً في كوكب الأرض(44).

وقد أعدت الحكومة اليمنية استراتيجيتها الوطنية للأمن الغذائي التي اعتمدها مجلس الوزراء حينذاك، كاستجابة للأوضاع المثيرة للفزع لانعدام الأمن الغذائي في اليمن وفشل كل السياسات

---

(42) محمد كمال: السياسة الأمريكية والشرق الأوسط حدود الاستمرارية والتغيير، السياسة الدولية، العدد 203، المجلد 51، يناير 2016م، ص ص 112- 113.

(43) شادي أحمد محمد عبد الوهاب منصور: إدارة الصراعات الداخلية في المجتمعات التعددية- دراسة مقارنة بين حالتي لنبان واليمن- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، القاهرة 2014م، ص ص255- 257.

(44) مذكرة برنامج صندوق النقد الدولي عن الجمهورية اليمنية، 14 سبتمبر 2001م، متاحة من موقع صندوق النقد الدولي وبنك بيانات البنك الدولي.

الزراعية المتبعة، تهدف تلك الاستراتيجية إلى تقليص انعدام الأمن الغذائي بواقع الثلث، وتحقيق الأمن الغذائي لنسبة 90% من السكان بحلول عام 2020م، والحد من سوء تغذية الأطفال بواقع 1% سنوياً.

واستمراراً لمحاولات مواجهة التحديات بسياسات قطاع الزراعة اليمني، اعتمدت الحكومة في 2012م استراتيجية وطنية لقطاع الزراعة للسنوات 2012- 2016م تهدف إلى زيادة النمو والاستدامة والإنصاف عن طريق تحسين معدل النمو الزراعي، ورفع العائدات الاقتصادية وخاصة بالنسبة للفقراء، وذلك بما يساعد على التخفيف من الفقر في المناطق الريفية، وحددت الاستراتيجية بعض الأهداف المطلوب تحقيقها كزيادة الإنتاج المحلي من الغذاء من خلال التحسين في توفير المدخلات الزراعية، وزيادة الوعي لدي المزارعين؛ وتوفير خدمات الإقراض الزراعي وتسهيل الحصول عليها؛ مع تعزيز الجهود المبذولة للمساهمة في مكافحة الفقر في المجتمعات الريفية من خلال زيادة الدخل لدي المزارعين وخاصة النساء، ومواصلة تشجيع التنمية الريفية؛ وضمان استدامة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، وتفعيل دور المشاركة المجتمعية والمرأة الريفية؛ ومع بذل المزيد من الجهد لتحسين كفاءة التسويق وخفض الفاقد بعد الحصاد وتنمية القدرات التصديرية.

توضح النتائج الأولية لأحدث مسح أجراه برنامج الأغذية العالمي عام 2014م، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)(45)، أنه على الرغم من تحسن معدلات الأمن الغذائي في بعض المناطق، يوجد أكثر من 10 ملايين يمنى – أي ما يزيد عن 40% من السكان – لا يعرفون كيف يحصلون على وجبتهم التالية، وتم التوصل إلى أن ما يقرب من خمسة ملايين شخص يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي، ويعانون من الجوع بدرجة تستلزم إمدادهم بمساعدات غذائية خارجية بوجه عام؛ كما اتضح أن معدلات النقص الشديد في وزن الأطفال دون سن الخامسة تحتل المرتبة الأولى عالمياً نظرا لارتفاع نسبتها. كما أوضح المسح الشامل للأمن الغذائي، والذي عادة ما يتم إجراؤه كل عامين، أن معدلات سوء التغذية الحاد في اليمن بلغت حد الخطر في معظم أنحاء البلاد، وارتفعت نسبتها في بعض المناطق لتصل إلى حد ضرورة التدخل العاجل، وتم إجراء المسح بدعم من مكتب الإحصاء المركزي في اليمن وبتمويل من حكومة الولايات المتحدة، وانخفضت مستويات انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلاد بنسبة طفيفة، أي من 45% في آخر مسح مماثل أجرى عام 2011 لتصل إلى 41%. و لوحظ وجود اختلافات كبيرة بين مختلف المحافظات. فيعاني ما يقرب من 70% من

---

(45) جيرمي هوبكنز: مقال ببرنامج الأغذية العالمي بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بدعم من مكتب الإحصاء المركزي في اليمن، 15 يوليو، 2014م.

سكان صعدة، المحافظة الشمالية، من انعدام الأمن الغذائي، بينما تنخفض النسبة لأقل من10% من سكان المهرة في شرق البلاد. وتعتبر المناطق الريفية أكثر المناطق تضررا في البلاد،(46)

كما يشير أحدث إصدار للبنك الدولي إلى أن عدد الفقراء زاد في اليمن من 12 مليون قبل الحرب إلى أكثر من 20 مليوناً مع بداية عام 2016، ويعيش حالياً أكثر من 21 مليون يمني تحت خط الفقر، و 80% من السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية بحسب الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وقد أوضح تقرير البنك الدولي أن النشاط الاقتصادي في البلد تقلص بمقدار الربع وأدي الافتقار إلى المواد الأساسية إلى تفاقم معاناة الناس، كما تدهورت أوضاع الميزانية العامة وميزان المعاملات الخارجية ووصل الدين العام إلى 74% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015م، وتضاعف معدل التضخم إذ بلغ 21% في العام 2015، كما تقلصت احتياطيات النقد الأجنبي إلى مستوي قياسي(47).

كان لانفجار الصراعات في اليمن أثره الشديد على انعدام الاستقرار السياسي، أثر ذلك بصورة جلية في الانهيار الزراعي وبالتالي الاقتصادي، مما جعل اليمن تحصل على أعلى نسبة من الشركات التي تواجه قيوداً في الحصول على الائتمان، حيث بلغت نسبة الشركات التي تحصل على تمويل من البنوك 1% فقط، وبدلاً من ذلك تعتمد الشركات على مصادر أخري للتمويل بما في ذلك الشبكات والأسرة والأرباح غير الموزعة، وقد كانت الصادرات اليمنية غير النفطية محدودة بسبب ضحالة قطاع التصدير الخاص، حيث سجلت أحدث البيانات ما يقرب من (512) شركة مصدرة فقط بين عامي 2006م، 2009(48)، لذا أطلق على الاقتصاد اليمني الاقتصاد الريعي، والمقصود بكونه اقتصاداً ريعياً اعتماده المستمر على الموارد الخارجية، سواء كانت تلك الموارد عائدات تأتي من مبيعات النفط، أو من المساعدات الدولية، أو تحويلات المغتربين من أبناء الدولة، وقد أفضي استمرار الدولة وتشجيع الجماعات غير الرسمية على التمرد عليها، فكانت جماعة أنصار الله الحوثيين احدي هذه الجماعات

---

(46) معاهدة بشـــأن حماية الموروث الطبيعية والثقافي العالمي الموقعة في باريس عام 1972 , وتمت المصـــادقة عليها في يناير من عام 1981، ومعاهدة التنوع البيولوجي في مايو عام 1992 , وتمت المصـــادقة عليها في ديســـمبر من عام 1995م ، ومعاهدة مكافحة التصحر في باريس , وتمت المصادقة عليها في يناير من عام 1997.

(47) البنك الدولي، الآثار الاقتصادية للحرب والسلام، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 103013، العدد (6) يناير/ كانون الثاني، 2016م.

(48) ما الذي يعيق القطاع الخاص في منقطة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ دروس من مسح المنشآت، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي، 2016م.

التي استفادت من هشاشة الدولة اليمنية، فتمكنت من بناء نفسها والحصول على ريع معين أدي إلى تقويتها، وبالتالي انقلابها في نهاية الأمر على السلطة واستيلائها على مقوماتها وإمكانياتها(49).

وقد التزمت التجربة اليمنية منذ عام 1990م على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية بإتباع استراتيجية اقتصاد السوق مع الاعتماد على الدولة في تأمين البني الأساسية وبعض احتياجات المواطنين في مجال الصحة والتعليم، فضلاً عن ذلك فقد استرشدت سياسات اليمن التنموية في العقد الأخير من القرن العشرين بقرارات وتوصيات المؤتمرات الدولية المعنية بالتنمية البشرية، ويشير تقرير حكومي رسمي إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة اليمنية تتوافق من حيث المبدأ مع الاتجاهات الرئيسية لمقررات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بكوبنهاغن عام 1995م، وتهدف إلى توفير بيئة اقتصادية وسياسية وقانونية مواتية للتنمية الاجتماعية(50)".

وعلى الرغم من أن الزراعة والرعي في السنوات الأخيرة كانت تساهم بأقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها تعتبر مصدراً لكسب العيش لنصف السكان، كذلك الإنتاج الزراعي في اليمن بشكل عام غير متطور ويستخدم الطرق والأدوات التقليدية، وكان الاستثمار فيه سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص في عام 2012م محدوداً جداً حيث وصل إجمالي الإنفاق العام في المناطق الريفية إلى 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك بعض العوائق للتنمية في العقود الأخيرة، منها التمردات المحلية والنزاعات الداخلية وغياب الأمن وسلطة القانون في أنحاء البلد، واحتلت اليمن المركز الـ 161 من ضمن 175 دولة بحسب مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، وقد أظهرت الدراسات بأن معظم المناطق الريفية ليست متصلة بشبكة الكهرباء الوطنية، وحوالي 13 مليون نسمة من قاطني المناطق الريفية لا يحصلون على مياه صالحة للشرب(51).

وفي الفترة الأخيرة عاني اقتصاد البلاد مجموعة كبيرة من الاضطرابات جراء الحروب، والأزمات الأهلية، وخلال عام 2013م بلغت القوة الشرائية المعادلة للناتج المحلي الإجمالي 63.630 مليار دولار أمريكي، وهذا يعني أن متوسط الدخل في البلاد يبلغ 2500 دولار أمريكي، تعتمد البلاد في اقتصادها على القطاع الصناعي الذي يمثل 30.9% من النسبة الإجمالية للناتج المحلي، و 7.7%

---

(49) عبد الله الفقيه: "الاقتصاد السياسي ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة"، **الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012م، ص31.

(50) وزارة التأمينات والشـــؤون الاجتماعية، التقرير الوطني حول متابعة تنفيذ مقررات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن 1995+ 5 سنوات)، صنعاء، 2000، ص54.

(51) فارع المسلمي، منصور راجح: انهيار الاقتصاد والمجاعة الوشيكة في اليمن: خطوات جادة وعاجلة يجب اتخاذها لمواجهة الأسوأ، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية بالشراكة مع مؤسسة فريدريش إيبرت، ورقة سياسات رقم 3، أكتوبر 2015م.

لقطاع الزراعة؛ حيث تعتمد على زراعة (الحبوب، والخضروات، والفواكه، والبقوليات، والقات، والبن، والقطن) و 25% من إنتاج النفط، كما أنها تعتمد على الثروة الحيوانية (الأسماك، والأغنام، والماعز، والأبقار، والإبل، والدواجن)، مما جعل الاقتصاد اليمني اعتماداً كلياً على إيرادات النفط والغاز والذي يشكل حدود 70% إلى 80% من ميزانية وإيرادات الحكومة، كما أن هذا الإيراد في تناقض مستمر، ويأتي قطاع الزراعة في صدارة القطاعات الأشد تضرراً من حيث فقدان الوظائف وهو القطاع الذي يوفر فرص عمل لعدد كبير من الأشخاص، وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي يمثل المصدر الرئيسي لكسب العيش لثلثي السكان، لكن كان هناك انخفاض حاد في فرص العمل.

وقد أثرت الصراعات بشكل كبير على الاقتصاد الوطني اليمني ووصلت تداعياتها إلى كل منزل، ومن ابرز تلك الآثار والتداعيات على المستوي العام تراجع الأداء الاقتصادي مع انخفاض في معدلات الناتج المحلي بنسبة وصلت 34.9% لعدة أسباب أبرزها تدمير المنشآت الاقتصادية، وتوقف إيرادات المشتقات النفطية، بالإضافة إلى توقف المساعدات والقروض الخارجية وتوقف الإنفاق على الجانب الاستثماري وأزمة السيولة .

ويشير أحدث إصدار للبنك الدولي إلى أن عدد الفقراء زاد في اليمن من 12 مليون قبل الحرب إلى أكثر من 20 مليوناً مع بداية عام 2016(52)، ويعيش حالياً أكثر من 21 مليون يمني تحت خط الفقر، و 80% من السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية بحسب الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية .

زاد الوضع الاقتصادي سوءاً مع سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء، وسيطرة قوى الحراك الجنوبي والمجموعات المسلحة على بعض المحافظات الجنوبية ، كل ذلك أدى لارتفاع معدلات البطالة وهبوط الأجور في القطاع العام والخاص، بالإضافة إلى انحدار القوة الشرائية بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، مثل الأغذية والوقود، كنتيجة لارتفاع تكاليف الاستيراد وانخفاض الإمدادات وعدم انتظامها في بلد يعتمد على الاستيراد بنسبة 90% من متطلبات الغذائية.

ويعيش حالياً أكثر من 21 مليون يمني تحت خط الفقر، و 87% من السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية بحسب الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، أوضح تقرير البنك الدولي أن النشاط الاقتصادي في البلد تقلَّص بمقدار الربع وأَدي الافتقار إلى المواد الأساسية

---

(52) البنك الدولي: الآثار الاقتصادية للحرب والسلام، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 103013، العدد (6) يناير/ كانون الثاني، 2016م.

إلى تفاقم معاناة الناس، كما تدهورت أوضاع الميزانية العامة وميزان المعاملات الخارجية ووصل الدَّيْن العام إلى 74% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، وتضاعف معدل التضخم إذ بلغ 21% في العام 2015م، كما تقلصت احتياطيات النقد الأجنبي إلى مستوي قياسي(53).

أصيب النسيج الاقتصادي والاجتماعي في البلاد بالشلل نتيجة الصراع، فقد انكمش الاقتصاد انكماشاً حاداً لتشير التقارير الرسمية إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي في عام 2015م بنسبة 28% تقريباً، وأدي الصراع المتصاعد إلى تعطل الأنشطة الاقتصادية وتدمير البنية التحتية على نطاق واسع، كما انكمشت الواردات، باستثناء المنتجات الغذائية ومنتجات الطاقة الحيوية، وبلغ معدل التضخم السنوي حوالي 30% عام 2015م، ويتوقع زيادته بصورة أكبر مع استمرار ضعف أداء المالية العامة.

الخاتمة:

ترتبط مشكلة الغذاء وتوفيره والتوسع في الإنتاج الزراعي والسمكي بجوهر الاستقرار السياسي والأمني وتوفير السلام الاجتماعي في كل اليمن لتتكامل الجهود المجتمعية والفردية والحكومية وتتضافر وتشكل حالة توحد باتجاه الاهتمام بالإنتاج وتوسيعه وتنفيذ خطط طموحة لتامين احتياجات البلاد وتوفير ضمانات الأمن الغذائي الشامل وحتى تتحقق لليمن تنميه زراعية وسمكية وأمن غذائي فلابد من توفر العناصر التالية :

التوقف الكامل للحرب الأهلية والاستنزاف لموارد وخيرات البلاد، لان استمرارها سيؤدي الي زعزعة استقرار اليمن وإعاقة تأمين الأمن الغذائي .

ضرورة إعادة ما دمرته الحرب وإعادة الإعمار وبناء وتشييد المؤسسات الإنتاجية والسدود والمرافق الزراعية والإنتاجية الي سابق عهدها ويعاد تشغيل كل مرافق الإنتاج السمكي والزراعي والحيواني لزيادة الإنتاج لمواكبه حاجات الاستهلاك المحلي والاستمرار في تنظيم ورفع نمو الصادرات الزراعية والسمكية والحيوانية.

ضرورة قيام الدولة ومنظمات المجتمع المدني بتنظيم النمو السكاني المتزايد وضرورة وضع معايير وحوافز لتنظيم النمو السكاني للحد من التوسع الكبير في نمو السكان.

الوقوف بجدية من قبل الحكومة والمنظمات الأهلية والقطاع العام والخاص ووضع تشريعات للحد من الزحف العمراني للمدن اليمينة علي حساب الأراضي الزراعية.

---

(53) البنك الدولي، الآثار الاقتصادية للحرب والسلام، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 103013، العدد (6) يناير/ كانون الثاني 2016.

تشجيع الإنتاج والحد من ظاهرة التمدن والتحضر الذي ادي الي زيادة الطلب علي السلع الغذائية.

العمل علي رفع اهتمام الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب بوضع آليه للحد من زراعة القات الذي زادت مساحته المزروعة علي حساب المحاصيل الزراعية .

يتبين من الدراسة ان الفجوة كبيرة بين الإنتاج الزراعي والسمكي وحجم الاستهلاك المحلي، وقد تزايد مع استمرار الحرب الأهلية ونقص واردات الغذاء، ونقص المعونات الغذائية التي أدت الي وجود مشكلة حقيقية في نقص الغذاء باليمن.

ابرزت الدراسة ان اليمن تملك مقومات تحقق الكفاية والاكتفاء الذاتي من الانتاج الزراعي والسمكي والحيواني لتوفر ثلاث مناخات للإنتاج في نفس الوقت في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية والمحافظات الشرقية التي توفر امكانيات ان يتم الإنتاج لكافة الأصناف حيث تشرف اليمن علي مساحه تزيد عن الف ميل بحري وتطل علي المحيط الهادي والبحر الأحمر والبحر العربي وتمتلك اليمن ل112 جزيرة.

اظهرت الدراسة أن الأمن الغذائي في اليمن شهد المزيد من التدهور وسجل التحليل الذي تم اجراءه في شهر يونيو2016 من قبل الأمم المتحدة بانه يعاني ما يقدر بحوالي 17 مليون شخص أي ما يعادل 60% من اجمالي سكان اليمن من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون الي مساعدة اساسية عاجلة لإنقاذ الأرواح وحماية سبل كسب العيش وحياة المواطنين.

تبين ان من اسباب نقص النمو الزراعي والسمكي هو الهجرة من الريف الي المدن والي الخارج والاعتماد علي الاساليب التقليدية في الانتاج الزراعي والسمكي والثروة الحيوانية.

ابرزت الدراسة ان قلة المياه سواء من مياه الأمطار او مياه الآبار الجوفية قد لعب دور كبير في نقص الإنتاج الزراعي.

كما تبين ان شحة الموارد المالية لدي المزارعين وصغر حجم الحيازات الزراعية قد اسهم بشكل كبير في تخفيض الإنتاج الزراعي.

توصلت الدراسة الي ان ارتفاع اسعار المدخلات الزراعية مثل البذور والاسمدة والآلات والمبيدات الحشرية والوقود ومعدات الثروة السمكية مثل أدوات الاصطياد وخزانات الحماية ومزارع الأسماك وغياب المؤسسات التسويقية التي تساعد على تصريف المنتجات الزراعية والسمكية والحيوانية محلياً وعربياً ودولياً قد أدى إلى انخفاض في إنتاجية هذه القطاعات.

النتائج والتوصيات:

أولاً النتائج :

بعد الانتهاء من دراسة آثار السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية برغم ما تعانية من حالة حرب واقتتال وحصار توصل الباحث إلى النتائج الآتية :

أن هناك نقص حاد في المواد الغذائية وخصوصاً المواد المستوردة والمنتجة محليا وكان له الأثر الكبير في زيادة حالة الفقر والمجاعة وانتشار الأمراض والأوبئة الناتجة عن نقص الغذاء .

تأثر بشكل كبير الانتاج الزراعي نتيجة الحرب وتهدم الكثير من السدود والحواجز المائية وتأثرت عدد كبير من الحقول والمدرجات الزراعية مما أدى إلى نقص حاد في الانتاج الزراعي والحيواني خصوصاً في السنوات الأخيرة .

أثرت الحرب سلباً على انخفاض كبير في الانتاج السمكي نتيجة منع الصيادين من الاصطياد في السواحل وانعدام المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل قوارب وسفن الاصطياد .

أثرت السياسات الزراعية المتصلة بالدعم الذي لم يذهب لمستحقيه ولم يذهب لزيادة الإنتاج الزراعي وبسبب تدهور سياسات التسويق الزراعي وفشل السياسات المائية للحفاظ على مياه الأمطار أدى كل ذلك إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وزيادة الفجوة الغذائية وتهديد الأمن الغذائي.

أدى عدم تقييم فاعلية السياسات المتبعة من قبل الحكومة في الحفاظ على الثروة السمكية وتعرض الثروة السمكية للنهب من قبل السفن الأجنبية وغياب تقديم دعم لإنشاء مزارع وأحواض سمكية ومصانع وسياسات تخزين وتسويق فاعلة وناجحة إلى انخفاض الإنتاج السمكي وعدم الاستفادة لسد الفجوة في نقص الغذاء مما زاد من حدة مشكلة الأمن الغذائي.

تبين أن اليمن لم تستغل كل المساحات الصالحة للزراعة فلا تزال في معظم المحافظات مساحات واسعة صالحة للزراعة لم تستغل.

أدت بعض الإجراءات والسياسات الزراعية الحكومية إلى تزايد مساحة الأراضي الغير مستغلة والصالحة للزراعة خلال الفترة من 1995 حتى 2000 إلا أنها تناقصت هذه المساحات الغير مستغلة والصالحة للزراعة بشكل أكبر بالفترة اللاحقة من 2000 حتى 2015.

كان لأثر زيادة نمو السكان عن معدل نمو المساحة الزراعية أثر كبير في انخفاض الانتاج الزراعى مما أدى إلى تناقص متوسط نصيب الفرد من مساحات الأرض الصالحة للزراعة والأرض المزروعة.

بسبب غياب أي سياسات أو إجراءات للحد من زراعة القات وأثارها الضارة إلا أنه تزايدت المساحات المزروعة بالقات من سنة إلى أخرى على حساب تناقص نسبة المساحات المزروعة بالحبوب والبقوليات والمحاصيل الزراعية الأخرى.

أدت السياسات الزراعية الحكومية إلى تزايد المساحات المزروعة بالحبوب والفواكه والمحاصيل النقدية من عام 1995 حتى 2015 قبل اشتعال الحرب.

نتيجة لعدم اتخاذ أي إجراءات وسياسات حكومية تجاه زراعة القات فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من قيمة الحبوب والبقوليات والخضروات والفواكه والأعلاف والمحاصيل النقدية أقل من متوسط نصيب الفرد من محصول القات مما شجع المزارعين على الاستمرار في زراعة القات ودخول مزارعين ومساحات جديدة على حساب مساحات المحاصيل الأخرى.

تزايد متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء والدواجن والأسماك من 2013 حتى 2015 وبدأت بالتناقص من عام 2014 بسبب الحرب.

أدت السياسات الزراعية والحكومية المتبعة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب واللحوم الحمراء والدواجن بحوالي 25% من الاستهلاك المحلي للجمهورية اليمنية و75% يتم استيرادها من الخارج.

حققت اليمن الاكتفاء الذاتي من الخضروات والفواكه والأسماك وحقق فائضاً للتصدير خلال الفترة 1995 حتى 2015.

حققت اليمن اكتفاء ذاتي من الحليب والجبن بنسبة 50%.

استمرار تزايد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجمهورية اليمنية بالنسبة للغذاء عن الفترة 1995 حتى 2015.

ثانياً التوصيات :-

بعد الوصول إلى عدد من النتائج في هذا البحث فإننا نخلص الى عدداً من التوصيات التي نرى أن العمل بها سوف يؤدي إلى تحسين الوضع الغذائي في اليمن كخطوة أولى تؤدي في النهاية إلى تحقيق الأمن الغذائي ومن هذه التوصيات ما يلي :-

اعادة بناء واعمار كافه مؤسسات ومرافق الزراعة والأسماك والثروة الحيوانية التي تضررت من الحرب ومشاركة الشباب وزيادة فرص العمل، فمن دون الشباب سيكون من الصعب القيام باي تحولات باعتبار انهم المحرك الرئيسي للتغيير، واشراك جميع المزارعين لتفعيل دورهم في مجال الزراعة والأسماك والثروة الحيوانية.

ضرورة قيام دول التحالف والدول والمنظمات والهيئات المانحة بالمساهمة الجادة في إعادة بناء السدود والحواجز المائية والطرق والكباري التي تضررت نتيجة الحرب .

ضرورة قيام الحكومة بدعم تجميع الحيازات الزراعية لتكوين وحدات إنتاجية كبيرة تساعد في زيادة فرص المزارعين للحصول على القروض ومدخلات الخدمات الزراعية لرفع كفاءة الإنتاج الزراعي والسمكي والحيواني.

ضرورة قيام الدولة بمزيد من شق الطرق وإصلاح وسفلتة الطرق القائمة بالريف وتطوير خدمات النقل لتشمل سهولة الاتصال بين الأرياف والمدن.

إعادة النظر بتفعيل دور بنك التسليف الزراعي الذي خرج وابتعد عن دوره وقانون إنشاءه منذ عام 2004 وضرورة قيامه في تنفيذ مهامه واختصاصاته كما حددها قانون إنشاءه وتقديم خدمات الإقراض الميسر لتشجيع المزارعين والجمعيات الزراعية من الاقتراض ومعالجة فوائد القروض.

اتباع سياسات حكومية تهدف لتنمية الموارد المائية ورفع كفاءة استعمالها من خلال تقليل الفاقد المائى والاستفادة من مياه الأحواض الجوفية وترشيد استهلاكها بالطرق والأساليب الحديثة بالري والاهتمام في إنشاء السدود والحواجز والأحواض المائية لما لتوفر المياه من دور كبير في زيادة كمية الإنتاج.

الاستفادة من الأبحاث الزراعية والسمكية التي نفذتها الجامعات ومراكز البحث وقيام الحكومة باتباع سياسات زراعية تشجع لتقديم المعلومات والقروض ومدخلات الخدمات الزراعية والاهتمام ببرامج الإرشاد الزراعي.

رفع كفاءة برامج الحكومة في تسهيل حصول المزارعين والصيادين على القروض والمدخلات الزراعية والسمكية والحيوانية لتنمية الإنتاجية في هذه القطاعات.

إعادة النظر من قبل الحكومة لدراسة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية السلبية لشجرة القات والعمل على محاربة استمرار زراعة هذه الشجرة ووضع تشريعات تحرم استخدام المياه الجوفية في إنتاج وزارة القات وتحريم استخدام المبيدات والسموم المختلفة وتشجيع زراعة محاصيل بديلة لهذه الشجرة.

ضرورة تبني الحكومة لبرنامج تطوير وإصلاح لقطاع الأسماك والاصطياد وعمل مسح شامل لمناطق الاصطياد بالجمهورية بحيث يراعى حماية الشواطئ والمياه الإقليمية لليمن من استمرار السفن الأجنبية من التلاعب بالثروة السمكية والعمل على تنمية الثروة السمكية وتطوير مزارع وأحواض

زراعة الأسماك وتحسين وسائل الصيد الحديثة وإقامة صناعات تعليب الأسماك والاهتمام بالتسويق والعمل على إعادة بناء وترميم موانئ الصيد وسفن وقوارب الصيد التي تضررت بفعل الحرب.

وضع استراتيجية وطنية لحماية المياه الإقليمية من الملوثات الناتجة عن السفن أو أثار وعوادم بعض المخلفات الضارة التي ترمي بها بعض السفن وتضر بالمياه الإقليمية.

وضع استراتيجية لتنمية الثروة الحيوانية وتشجيع إقامة المزارع والمراعي وتحريم ذبح صغار وإناث الأبقار والماعز.

وضع استراتيجية تهتم برفع كفاءة العاملين في قطاعات الزراعة والأسماك والثروة الحيوانية وتدريبهم وتوفير الحوافز والخدمات الإنتاجية لتحقيق ذلك.

اهتمام الحكومة بوضع خطة لتطوير التصنيع الغذائي والزراعي والسمكي والحيواني بحيث يكون قطاعاً هاماً وتشجيع الاستثمار المحلي الخاص والمختلط وتشجيع الاستثمارات الأجنبية لجذبها للعمل بهذا القطاع لما له من دور كبير في تحقيق الأمن الغذائي.

قائمة المراجع العربية والأجنبية

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية:

1. أبو أصبع , أحمد بن فهد مقبل : العوامل المؤثرة على تبني المزارعين للاستخدام الموصي به للمبيدات الزراعية في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، مارس 2017م.
2. العاقر ،جمال الدين : دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، 2014م. شادي أحمد محمد عبد الوهاب منصور: إدارة الصراعات الداخلية في المجتمعات التعددية- دراسة مقارنة بين حالتي لبنان واليمن- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، القاهرة 2014م.
3. عباس ، كريم: الحياة الاقتصادية لليمن في العصر العباسي، بحث منشور بمجلة بابل، العدد 17، 2009م.
4. الفقيه ،عبد الله : "الاقتصاد السياسي ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة"، الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012م.
5. المسلمي، منصور راجح فارع : انهيار الاقتصاد والمجاعة الوشيكة في اليمن: خطوات جادة وعاجلة يجب اتخاذها لمواجهة الأسوأ، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية بالشراكة مع مؤسسة فريدريش إيبرت، ورقة سياسات رقم 3، أكتوبر 2015م.
6. فرحان، أحمد عبده: تقييم الأداء الاقتصادي والمالي لإنتاج وتسويق القطن بالجمهورية اليمنية بالتركيز على مشروع إنتاج وتسويق القطن، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف الصناعة والتجارة، مركز البحوث والتوثيق، 2010م.
7. القندلجي: عامر إبراهيم، الإعلام والمعلومات والإنترنت، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.
8. تغيان , أحمد: أثر تراجع أسعار النفط على السياسات المالية للدول العربية المصدرة للنفط، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2017م
9. مجموعة البنك الدولي، مكتب صنعاء، الاستعراض الاقتصادي ربع السنوي لليمن، ربيع 2010.

10.كرداسي ،محمد يحيي : العلاقات التجارية العربية واتجاهات الاستثمار في ظل تراجع أسعار النفط العالمية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2017م.
11.مذكرة برنامج صندوق النقد الدولي عن الجمهورية اليمنية، 14 ديسمبر 2011م، متاحة من موقع صندوق النقد الدولي وبنك بيانات البنك الدولي.
12.المراجعة النصف مرحلية للخطة الخمسية الثالثة- وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2008م.
13.المنظمة العربية للتنمية الزراعية: جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقي العلمي (مهددات الأمن الغذائي العربي)، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1434/ 2013م.
14.وزارة التخطيط والتعاون الدولي- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006- 2010م.
15.وزارة التخطيط والتعاون الدولي: التقرير الوطني الثاني لليمن حول مستوي التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية 2010م.
16.وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية، 2012- 2013م.
17.وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001- 2005م، الجزء الثاني، 2016م.
18.وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (11)، فبراير/ شباط 2016م.
19.وزارة الزراعة والري اليمنية: الإحصاءات الزراعية للفترة (1997- 2015م).
20.وكالة تنمية المنشآت الصغير والأصغر: مسح لبحث تأثير الأزمة على نشاط القطاع الخاص في اليمن، 2015م.
21.الحمد ،رشيد ، وصباريني محمد سعيد ، البيئة ومشكلاتها ، عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ، أكتوبر 1979م .
22.درميناخ ، هيرفه ، وميشال بيكويه ، السكان والبيئة ، ط1 ، تعريب : جورجيت الحداد ، عويدات للنشر والطباعة ، بيروت ، لبنان ، 2003م .
23.مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، كتاب مرجعي في التربية السكانية ، الجزء السادس ، السكان والصحة والتغذية في الوطن العربي ، ط1 ، الأردن ، عمان ، 1990م .

24. المخلافي ، محمد علي عثمان ، سكان الجمهورية اليمنية ديموغرافياً وجغرافياً ، ط1 ، مركز عبادي للدراسات والنشر ، صنعاء ، 2003م .
25. جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016م ملحق (8/2) عدد السكان في الدول العربية .
26. محمد ، صباح محمود ، الأمن الإسلامي – دراسات في التحديات الجيوبولتيكية ، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء ، 1994.
27. السامرائي ، قصي عبد المجيد ، مبادئ الطقس والمناخ ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008م .
28. غارنيه ، جاكلين ب ، جغرافية السكان ، ترجمة حسن الخياط ، ومكي محمد عزيز ، مراجعة شاكر خصباك ، منشورات جامعة بغداد ، 1974م .
29. المياح ، علي محمد ، الجغرافية الزراعية ، جامعة بغداد ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1976م .
30. الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000م ، صنعاء 2001م .
31. السعدي ، عباس فاضل ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1980م.
32. المخلافي ، محمد علي عثمان أسعد ، التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة تعز ، دكتوراه في الجغرافيا ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2000م .
33. الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2006م .
34. عبد السلام ، محمد السيد ، الأمن الغذائي للوطن العربي ، عالم المعرفة ، العدد (230) ، الكويت، 1998م .
35. هاشم ، عبد المؤمن أحمد وآخرون ، السكان والتنمية الزراعية ، وثائق المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية ، صنعاء 1991م .
36. الحجري ،علي صالح ، سياسات التنمية الزراعية في الجمهورية اليمنية ، دراسات في الاقتصاد اليمني ، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني ، تنظيم مجلة الثوابت ، تحرير أحمد علي البشاري، ط1 ، 1996م .
37. هاشم ، إسماعيل محمد : التعاون والمسألة الزراعية، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العام الجامعي 68/ 1969.

38.برنامج الغذاء العالمي WFR، "حالة الأمن الغذائي والتغذية في اليمن: مسح شامل للأمن الغذائي"، 2012م.
39.البنك الدولي: الآثار الاقتصادية للحرب والسلام، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 103013، العدد (6) يناير/ كانون الثاني، 2016م.
40.بيان رقم 199- ج خ- 13126 الصادر عن الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة العربية في دور انعقادها العادي السادس والعشرون، شرخ الشيخ، جمهورية مصر العربية، 26 مارس 2015م، بشأن تطورات الوضع في اليمن، 2016م.
41.التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك للجمهورية اليمنية، 2012م.
42.جان فرانسوا باريز: مصادر النمو لقطاع الزراعة والثروة السمكية، ورقة خلفية أعدت لهذه الدراسة ولورقة استراتيجية للتخفيف من الفقر، مكتب البنك الدولي في صنعاء، ديسمبر 2001م.
43.الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم سياسات الإصلاحات، تقرير مرحلي، مارس 2015م.
44.جيرمي هوبكنز: مقال ببرنامج الأغذية العالمي بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بدعم من مكتب الإحصاء المركزي في اليمن، 15 يوليو، 2014م.
45.مطهر، حسين محمد ، الأهمية الاستراتيجية لليمن ومضيق باب المندب وأطماع الغزاة، مقال منشور بجريدة الثورة، 2015م.
46.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، 2013- 2014.
47.سليم ،محمد سيد : مفهوم الدور الإقليمي، المؤتمر السنوي الثاني والعشرون للبحوث السياسية والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 30- 2008/12/31م.
48.كمال ،محمد : السياسة الأمريكية والشرق الأوسط حدود الاستمرارية والتغيير، السياسة الدولية، العدد 203، المجلد 51، يناير 2016م.
49.نجوم ،محمد : السياسات الزراعية بين أزمات الواقع الاستراتيجي لمستقبل من الأزمات، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله- فلسطين، 2010م.
50.الشميري ،خالد محمد عبد الستار ، النمو السكاني ومشاكله في محافظة صنعاء للفترة (1975-1986) ، ماجستير آداب في الجغرافيا جامعة بغداد 1996م .

51. القاسم ، صبحي ، ملخص كتاب نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية ، مؤسسة عبد الحميد شومان، الاردن، 1982م .
52. الأشعب ، خالص ، اليمن –دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، 1982 .
53. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، كتاب مرجعي في التربية السكانية ، الجزء الرابع ، السكان والاقتصاد في الوطن العربي ، ط1، الأردن 1990م .
54. الحفيان ، عوض إبراهيم عبد الرحمن ، الجغرافيا العامة للجمهورية اليمنية ، عوامل التباين والـتآلف في البيئة اليمنية ، جامعة صنعاء ، كلية التربية بأرحب ، مؤسسة الميثاق للطباعة والنشر ، صنعاء ، 2994م .
55. متولي ، محمد ، وأبو العلا ،محمود ، جغرافية شبه جزيرة العرب ، ورسول ، أحمد حبيب ، دراسات في الجغرافية الاقتصادية والبشرية لليمن ، ط2، دار الكلمة ، صنعاء ، 1985م .
56. العماري ، محمد حزام صالح ، جغرافية الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية ، مركز عبادي للدراسات والنشر والتوزيع 2003م .
57. شجاع الدين ، أحمد محمد ، حركة القوى العاملة اليمنية المهاجرة ، والمشاكل والمعوقات وسبل معالجتها ، مجلة كلية الآداب ، جامعة صنعاء ، العدد (18) لسنة 1995م .
58. قحطان ، محمد علي ، السكان وصحة المرأة ـ التأثيرات السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، العدد 29، يوليو 2004م .
59. السعدي ، عباس فاضل التحليل الجغرافي لمشكلة الغذاء في اليمن ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (43) ، السنة الحادية عسرة ، يوليو 1985م .

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Salisbury, Peter. Yemen’s Economy: Oil, Imports and Elites. Chatham House, 2011. P. 6.
2. Hodeidah Urban Upgrading Study, Monkia El Shorbai and David Sims, September 2008.
3. http://www.ycfss.com/index.php?option=coim_content&view=article&id=96~%3A2011-03-23-19-58-17&catid=43&Itemid=91&lang=ar.

.4 Marieke Transfeld, “Yemen’s GCC Roadmap to Nowhere: Elite Bargaining and Political Infighting Block a Meaningful Transition,” German Institute for International and Security Affairs, 2014.

.5 Milan Karner, “Water Scarcity and Human Security in Yemen, Assessing the Causes and Consequences of Yemen’s Water Crisis,” 2014, http://mei-nus.com/publications/middle-east-perspectives/water-scarcity-and-human-security-in-yemen.

.6 Philip McMichael, Food Regimes and Agrarian Questions, Halifax: Fernwood, 2013.

.7 World Bank, “Republic of Yemen Agricultural Strategy Note,” Report No. 17973- YEM, 1999.

.i Clarke ,john. I ,Population Geography ,pergamon press, London ,1968

.8 Pavageau, Carmel, On the heights of Yemen, the geographical